

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الستون



الجلسة ٥١٥٦

الأربعاء، ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٥

نيويورك

الرئيس:	السيد ساردنبرغ (البرازيل)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد كتوزين
	الأرجنتين السيد ميورال
	بنن السيد زنسو
	الجزائر السيد بعلي
	جمهورية تنزانيا المتحدة السيد مهيغا
	الدانمرك السيدة لوج
	رومانيا السيد موتوك
	الصين السيد وانغ غوانغيا
	فرنسا السيد دوكلو
	الفلبين السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السير إمبر جونز باري
	الولايات المتحدة الأمريكية السيد فندريك
	اليابان السيد أوشيما
	اليونان السيد فسيلاكيس

جدول الأعمال

مناقشة ختامية لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
للبرازيل لدى الأمم المتحدة (S/2005/188)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. ويتبغى ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. ويتبغى إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

Reporting Service, Room C-154A

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مناقشة ختامية لأعمال مجلس الأمن خلال الشهر الحالي

رسالة مؤرخة ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى

الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم

المتحدة (S/2005/188)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأني

تلقيت رسائل من ممثلي إندونيسيا، باكستان، بيلاروس، تونس، رواندا، الصومال، غامبيا، كوبا، لكسمبرغ، مصر، المغرب، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعترزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن

نظرة في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

أود أن أسترعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة

S/2005/188، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ١٨

آذار/مارس ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للبرازيل لدى الأمم المتحدة.

في هذه المرحلة، أود أن أقدم بعض الملاحظات الاستهلالية فيما يتعلق بأهداف جلسة المناقشة الختامية هذه ونطاقها وإجراءاتها.

يعقد مجلس الأمن اليوم جلسة لمناقشة ختامية بشأن البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن. وفي مشاورات سابقة، اتفق أعضاء المجلس على أنه ينبغي أن تكون هذه الجلسة عامة وأن يتم تشجيع غير الأعضاء في المجلس على حضورها. وأود أن أشيد بالوفود التي طلبت الاشتراك في هذه الجلسة. وبعث الوفد البرازيلي، بصفته الوطنية، رسالة إلى الأمين العام (S/2005/188)، مرفق بها ورقة معلومات أساسية تقدم معلومات تتعلق بالمناقشة التي سنجريها الآن.

على مدار السنوات، كانت الصراعات بين الدول وداخلها في أفريقيا تقتضي اهتمام مجلس الأمن وانخراطه، وذلك انطلاقا من مسؤوليته الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. واستجابة المجلس لكل حالة بعينها تنوعت أثناء هذه السنوات، وأدمج عدد من أفضل الممارسات والدروس المستفادة، على نحو تدريجي، في النهج المتبع. وأدت إجراءات المجلس إلى النجاح في بعض الحالات، وشهدت بعض الحالات الأخرى عودة الصراع. وقد استفادت الولايات الحالية التي أصدرها المجلس استفادة كبيرة من تجارب الماضي.

ويجب أن يكون تقييم مجلس الأمن لأعماله وأساليبه وإجراءاته عملية مستمرة. وينبغي لجلسة الاختتام التي نعقدتها اليوم أن تتيح الفرصة لمناقشة الطريقة التي ينعكس فيها ذلك في العمل اليومي لمجلس الأمن عند معالجة المسائل الأفريقية.

وقد اعتمد مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس الحالي خمسة قرارات بشأن المسائل الأفريقية، وصدرت بشأن هذه المسائل تقارير تجاوز عددها العشرة، ونظر فيها مجلس الأمن. وعقد ما يزيد على ٢٠ جلسة رسمية وغير رسمية بشأن الأوضاع في بلدان أفريقية مختلفة.

واقترسام المياه، والتي تغذيها حالات الفقر المدقع، أدت جميعها إلى الضعف الداخلي وإلى تآكل النسيج الاجتماعي. وكما يقول المثل الأفريقي، فإن ”طبول الحرب هي طبول المجاعة“.

إن طائفة كبيرة من المسائل العابرة للحدود قد زادت من تعقيد الصراعات الأفريقية. وتقوم المجموعات المسلحة في غرب أفريقيا أو في منطقة البحيرات الكبرى بعبور الحدود كجيوش فريدة من المرتزقة. وإن الوجود الآثم للأسلحة المجلوبة عن طريق الاتجار غير المشروع بها إلى أجزاء عديدة من أفريقيا، كما هو الحال في المنطقتين المذكورتين أو في القرن الأفريقي، أصبح رمزا، عدا عن كونه وسيلة للقوة، وغالبا ما يملأ الفراغ الذي خلفته هياكل ومؤسسات الدولة المنهارة.

ومن جهة أخرى، وفي عالمنا الذي غلبه طابع العولمة، فإن الكتل الحرجة لحالات الصراع التي تراكمت في أفريقيا تحمل في طياتها أخطارا جسيمة على السلم والأمن الدوليين. وفي مواجهة جدول أعمال مليء بالصراعات في أفريقيا، فإن مجلس الأمن لم يقعد عن الاستجابة والتصرف. وقد ولد المجلس استثمارا هائلا، من الناحيتين السياسية والمادية، من جانب المجتمع الدولي في أفريقيا، وكذلك في سبيل السلم والأمن الدوليين. وساهمت رومانيا بقسطها من هذا الجهد كعضو منتخب في مجلس الأمن وفي ضوء علاقاتها الثنائية الحسنة مع الدول الأفريقية، التي تقوم، من جملة أمور أخرى، على أساس مكون إنساني قوي، حيث أن ألوفاً من الأفارقة قد تلقوا العلم على مر السنين في الجامعات الرومانية. وفي ”صندوق الأدوات“ الذي عالج به مجلس الأمن القضايا الأفريقية، ازدادت الأدوات المتاحة عددا وتشكّلت نوعيتها. وقد ولّد بعضها، بصفة خاصة، أصولاً من الدروس المستفادة فيما يتعلق بزيادة فعالية الطاقة

إن جلسة الاختتام هذه ينبغي أن لا تستغل كمنااسبة لإعادة معالجة التفاصيل الخاصة لأوضاع محددة في أفريقيا؛ بل كفرصة سانحة لإجراء مناقشة مؤسسية تبني على المناقشات السابقة حيال جدول الأعمال الحالي لمجلس الأمن وأساليب عمله.

وفيما يتعلق بالجوانب الإجرائية المتصلة بجلسة الاختتام هذه، فقد تم الاتفاق على أن يتناوب الأعضاء وغير الأعضاء في مجلس الأمن بعد كل ثلاثة بيانات يدلي بها المتكلمون. وقد حدد التسلسل عن طريق القرعة. وإننا نشجع على أن تكون البيانات قصيرة ومركزة بحيث لا تتجاوز مدة الخمس دقائق التي تم إقرارها. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن تعمم النص المكتوب على الوفود وأن تدلي بخلاصتها المقتضبة في قاعة المجلس.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): حيث أن رومانيا تؤيد البيان الذي سيدي به بعد قليل ممثل لكسمبرغ نيابة عن الاتحاد الأوروبي، سوف أكتفي هنا ببعض التعليقات المحددة.

إننا نرحب بقرار الرئاسة البرازيلية عقد جلسة الاختتام كطريقة لتقييم أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر، مع التركيز على مسألة ذات أهمية أساسية. والواقع أن جدول أعمال مجلس الأمن لهذا الشهر قد جسد البعد الأفريقي في نهوض مجلس الأمن بمسؤولياته عن صون السلم والأمن الدوليين.

قبل حوالي ألفي عام، كتب المفكر الروماني الكبير أنه ”يوجد شيء جديد يخرج دائما من أفريقيا“. ومنذ نهاية الحرب الباردة، بشكل رئيسي، فإن كل ما صدر من أفريقيا كان يضع القارة على نحو مستمر في ضوء جديد ومعقد من منظور المجلس. إن وجود دول فاشلة أو في طور الفشل، والصراعات العرقية والدينية المتصلة بالمنازعات على الأرض

وتظهر الحاجة إلى التكامل بين عمليات حفظ السلام وبعض الأدوات المحددة التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة. وأحدث مثال على ذلك تأييد مجلس الأمن للأمين العام لتعيينه مبعوثا خاصا لإثيوبيا وإريتريا مكلفا بمهام متعددة.

ثانيا، كانت بعثات مجلس الأمن في أفريقيا، أكثر منها في أية مناطق أخرى، دلالة واضحة على استمرار الاهتمام بحل الأزمات والصراعات في القارة وعلى التعامل معها. ويعتزم المجلس تنظيم عدة بعثات إلى أفريقيا هذا العام. وينبغي أن تبتعث تلك البعثات برسالة قوية مفادها أن المجلس لا يزال يركّز انتباهه على القضايا الأفريقية. ويمثل ما تحقّقه هذه البعثات في الميدان، فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها وحلّها، إحدى أهم المسائل التي ينبغي معالجتها عند الإعداد لها.

ثالثا، يود وفد بلدي أن يشير إلى أداة داخلية محددة لمجلس الأمن تنطوي على إمكانية كبيرة لتوطيد معالجتنا المتعمقة للمسائل الأفريقية الحاسمة، وهي الفريق العامل المعني بمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وحلّها. ويحدونا الأمل في أن يعتمد المجلس عما قريب برنامج عمل الفريق لهذا العام، على أساس المشروع الذي قدّمه زملاؤنا من بنن، الذين يتولون حاليا رئاسة الفريق. وإننا على ثقة تامة بأنهم سيتمكنون من تعزيز هذا الفريق وتمكينه من العودة إلى العمل.

وفي نفس الوقت، ترى رومانيا أنه يمكن إضافة قيمة إلى عملية صنع القرار بالمجلس بشأن القضايا الأفريقية عن طريق زيادة استخدام القدرات المقدمة من المستشار الخاص للأمين العام للمهام الخاصة في أفريقيا، أو المستشار الخاص للأمين العام لشؤون أفريقيا، أو مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا.

الدبلوماسية والسياسية المستثمرة في منع الصراعات، وإدارتها وإعادة الإعمار فيما بعد انتهاء الصراعات في القارة.

أولا، فإن أفريقيا المضيف الرئيسي لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام - البالغ عددها حاليا ثمان بعثات. وقد استمرت الزيادة الكبيرة في أنشطة حفظ السلام في أفريقيا في عام ٢٠٠٤، بوجود عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وعملية الأمم المتحدة في بوروندي، وفي عام ٢٠٠٥، بوجود بعثة الأمم المتحدة في السودان بوصفها أحدث عملية. وفي أفريقيا يشهد تركيز الجزء الأكبر من قوات حفظ السلام المنتشرة اليوم في العالم على أن القارة قد أصبحت الوجهة المختارة لذلك النوع الحاسم من مشاركة الأمم المتحدة في حفظ السلام والأمن حول العالم.

وقد أذن مجلس الأمن بالمزيد من الولايات المتعددة الأبعاد لعمليات الأمم المتحدة، بعامل ثلاثي العناصر، وهي: العنصر المدني والعنصر العسكري وعنصر الشرطة المدنية. وتقوم رومانيا، التي تساهم بالقوات وبأفراد الشرطة في عدد من بعثات الأمم المتحدة في أفريقيا - من قبيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي وعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا - بدعم هذا النهج بوصفه طريقة عملية لإنجاح عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

ومن جهة أخرى، وكما بينت البعثتان في كوت ديفوار وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التعديلات المتكررة للولايات والقوات كانت ضرورية لزيادة فعاليتها. إن بيت القصيد هنا هو قدرة المجلس على التكيف مع تطور الأوضاع في الميدان وعلى الاستجابة لها. ومما لا يقل صحة أن التنبؤ الأفضل بالاحتياجات من البداية من شأنه أن يساعد البعثات على بلوغ أهدافها بسرعة أكبر.

أخيراً، من الواضح أن هناك خطراً يتمثل في أن تأثير كل من تلك الأدوات، إذا ما أخذت بشكل منفصل، سيظل ضعيفاً. لذا فإن الوفد الروماني يرحب بالنهج المقدم من الوفد البرازيلي في الورقة غير الرسمية المعدة لهذه الجلسة. وينبغي لنا أن نسعى بحق إلى زيادة الفعالية الإجمالية لموارد السلام والأمن الموجهة لأفريقيا، وذلك يتضمن نهجاً شمولياً. وكما يقول مثل أفريقي آخر، "ليس من الممكن لقدم واحدة أن تشق طريقاً".

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أثنى عليكم يا سيدي الرئيس، لمبادرتكم بجعل جلسة الاستعراض الختامي هذه لأعمال مجلس الأمن عن شهر آذار/مارس ٢٠٠٥ مكرسة للمسائل الأفريقية.

ومن الثابت أن المسائل الأفريقية منذ عدة سنين تستحوذ على نصيب الأسد من مداولات المجلس الشهرية. وليس الشهر الذي يؤذن بالانتهاء استثناء في ذلك؛ فهو يمثل جهود المجتمع الدولي لمنع الصراعات وإدارتها وتسويتها في أفريقيا تمثيلاً كاملاً. والواقع أن ما لا يقل عن ثمانية صراعات مؤثرة في القارة الأفريقية كانت موضوعاً لاهتمام المجلس، من أقدمها إلى أحدثها. ومن نفس المنطلق، أود أن أشير إلى أن ستاً من عمليات حفظ السلام الثماني التابعة للأمم المتحدة في هذه القارة تستفيد من هذا التقييم، بما فيها بعثة السودان المنشأة حديثاً، ومكتب دعم بناء السلام في غينيا-بيساو والمكتب السياسي للصومال.

وهنا ينبغي أن نتذكر أن أفريقيا بها نصف عمليات حفظ السلام التابعة للمنظمة، ويشارك فيها أكبر عدد من الموظفين العسكريين وموظفي الشرطة الذين تم نشرهم، إذ يبلغ ٦١ ٠٠٠ تقريباً من مجموع ٧٧ ٠٠٠ فرد، وما يقابل ذلك من تكلفة مالية. ويعني هذا أن الشكل الذي اتخذته أعمال المجلس لشهر آذار/مارس يتيح لنا فرصة ممتازة للتعامل

ولا يمكن حل الصراعات في أفريقيا من دون أخذ بعدها الإقليمي في الاعتبار بشكل تام. والتدابير الوقائية والإدارة الفعالة للصراعات يجب أن تصمم وتنفذ من خلال التعاون الفعال مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وبدعم منها. وقد أحرزت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وتحديدًا عن طريق مشاركتها في ليبيريا وسيراليون، نجاحاً بارزاً. والسودان آخر قضية تبرز فيها مشاركة المنظمات الإقليمية - الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى، وبخاصة الاتحاد الأوروبي - ويبرز فيها أيضاً التعاون مع الأمم المتحدة. وما فتئت رومانيا، بصفتها عضواً منتخبا في المجلس، نصيراً قوياً للنهج الشامل في تناول ملف السودان المتعدد الجوانب.

ونرحب بالتطورات داخل الاتحاد الأفريقي لتحسين قدراته على إدارة الأزمات ولتعزيز التعاون مع الأمم المتحدة، ومع المنظمات الإقليمية ومع الشركاء غير الأفارقة، مثل الاتحاد الأوروبي ومجموعة الثماني. وإن بإمكان التملك الأفريقي والشراكة الدولية أن يصبحا منبراً متديناً لتوجيه معظم الاستثمار نحو السلام والأمن في أفريقيا.

إن المناقشة المواضيعية التي استهلتها الرئاسة الرومانية للمجلس في تموز/يوليه ٢٠٠٤ أتاحت الفرصة لإلقاء مزيد من الضوء على الخبرة الأفريقية المميزة في التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في توطيد الاستقرار فيما بعد الصراع. وإننا نعتزم متابعة هذا الموضوع بمناسبة رئاستنا الثانية للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وحيال هذه الخلفية، أحاطت رومانيا علماً باهتمام خاص بالتوصيات العملية التي قدمها الأمين العام في تقريره "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005). وإننا مستعدون للعمل مع أعضاء المجلس، وكذلك مع أعضاء المنظمة الآخرين، لوضع تلك المقترحات في إطار قرارٍ يتم صياغته بتوافق الآراء.

السلام، لا مفر لنا من الإقرار بأن العامل الحاسم في تسوية الصراعات ما زال هو توافر الإرادة السياسية الواضحة لدى أطراف الصراع للوفاء بالتزاماتها، والثقة التي لا بد من قيامها فيما بينهم.

ولئن كان الميثاق قد أعطى لمجلس الأمن تدابير للإنفاذ تتيح له التصرف إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى أحد الأطراف في صراع ما، فإن هذا لا ينطبق في حالة عدم وجود الثقة فيما بين الأطراف. وفي تلك الحالة، لا يوجد خيار آخر سوى اللجوء للوساطة، التي ما زالت بشكل حصري تقريباً ذات طابع إقليمي ودون إقليمي في الصراعات الأفريقية التي تعين علينا معالجتها في آذار/مارس. وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقدير مستحق للدول الأعضاء في الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإنجازاتها في الآونة الأخيرة في خدمة السلام بجنوب السودان وبالصومال؛ وللدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لالتزامها الذي لا يفتقر تجاه غرب أفريقيا. وأود أن أعرب عن تقدير خاص للرئيس أوباسانجو، الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، لمشاركته في تسوية الصراع في دارفور، وللرئيس مبيكي لتوسطه الذي أنقذ الموقف فيما بين الأطراف الإفريقية. ويمكن أن نرى أن الأفريقيين أنفسهم يسهمون بموهبة وتصميم، وفي كثير من الأحيان بنجاح، في إيجاد حلول أفريقية للصراعات في هذه القارة.

ويقودني ما سلف إلى التطرق للعلاقات بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي في إطار الترتيبات الواردة بالفصل الثامن من الميثاق، وهي أمر تزداد أهميته وضوحاً من خلال المفاهيم الابتكارية لنظام الأمن الجماعي الآخذ الآن في الظهور.

وترى الجزائر، آخذة بعين الاعتبار الزيادة الكبيرة في الحاجة إلى موارد بشرية ومادية في حفظ السلام وتصميم

مع طائفة عريضة من المسائل المتصلة بالسعي لتحقيق مزيد من الفعالية في أعمال المجتمع الدولي في هذه القارة. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يبدي الملاحظات التالية.

إن نشر عمليات حفظ السلام يمثل مرحلة هامة في عملية تسوية الصراعات، ولكن مجرد وجود هذه العمليات ليس ضماناً للنجاح في بلوغ الهدف النهائي، وهو السلام الدائم. ومن المسلم به على نطاق واسع أنه لكي تنجح تلك العمليات لا بد من أن تستند إلى خطة عامة للتعامل مع نتائج الصراعات: في بعدها العسكري، المتمثل في وقف إطلاق النار، ونزع السلاح، والتسريح؛ وبعدها الإنساني، المتمثل في إعادة الإدماج، وإعادة التكييف، وإعادة التوطين، أو الإعادة إلى الوطن في حالة الصراعات عبر الحدود، بل التعامل أيضاً مع الأسباب التي ترتبط في معظم الحالات بتمتع جميع الفئات الاجتماعية المعنية على نحو عادل بإمكانيات الوصول إلى السلطة السياسية. وأخيراً، يجب أن يوجد برنامج لتوطيد السلام له مقومات الاستمرار في جوانبه المؤسسية والاجتماعية والإنمائية.

وتُظهر الحالات التي نظر فيها مجلس الأمن هذا الشهر أن جميع العمليات الدولية تنشأ دعماً لخرائط طريق من هذا القبيل. وأقصد بذلك الاتفاقات، أي اتفاق نيفاشا بالنسبة للصراع في جنوب السودان، واتفاق أروشا بالنسبة لبوروندي، واتفاق أكرا بالنسبة للبريا، واتفاق ليناس-ماركوسي وأكرا الثالث بالنسبة لكوت ديفوار، واتفاق لوساكا وما تلاه من اتفاقات بالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، واتفاق الجزائر بالنسبة لإثيوبيا وإريتريا، وهي بطبيعة الحال تختلف جميعاً عن بعضها البعض في طابعها. وأود أن أضيف أن عمليات الأمم المتحدة في معظم تلك الحالات تستفيد من وجود ولاية قوية متعددة الأبعاد يدعمها نظام للجزاءات ملائم بصفة عامة. غير أنه فيما يبدو، كما يدل التمديد غير المحدود لبعض من أقدم عمليات حفظ

جهودنا لبناء السلام. ومع ذلك، يجب أن نتفوق على أنفسنا ويجب أن نبحث دائما عن سبل ووسائل تحسين الجهود الدولية لكفالة سلام دائم في أفريقيا.

وإزاء هذه الخلفية، اسمحوا لي أن أطرح بعض الفكر بشأن مجالات عمل نراها مهمة بصورة خاصة.

ينبغي تطوير التعاون بقدر أكبر بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وقد أحرز تقدم، ونرحب بتعزيز التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، مثلما ظهر في البعثة الأفريقية في السودان وفي البعثة الأفريقية في بوروندي.

وتؤمن الدانمرك إيمانا راسخا بأنه ينبغي تعزيز وتقوية التملك الأفريقي والمساهمة الأفريقية في إدارة الصراعات. وينبغي أن يتقصى المجلس كيفية تدعيم الجهود الحالية على أفضل نحو لبناء هيكل أفريقي للأمن وللعمل عن كثب مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية لتحسين سبل ووسائل التعاون. وينبغي ألا يفسر ذلك على أنه طريقة لكي ننأى بأنفسنا عن مشاكل القارة، ولكن بدلا من ذلك، على أنه دليل على اقتناع راسخ بأن أفريقيا بحاجة إلى حلول أفريقية لمشاكلها. وينبغي أن يكون الهدف إرساء شراكة تتسم بالكفاءة وتقسيم منصف للعمل بين الأمم المتحدة والمنظمات الأفريقية.

اسمحوا لي أن أذكر أن الدانمرك تسهم بنشاط في تعزيز قدرات المنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية في منع الصراع، ليس من خلال الاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن أيضا من خلال مساعدة ثنائية كبيرة. وهكذا خصصت الدانمرك، من خلال برنامجنا لبناء السلام في أفريقيا، ٤٠ مليون دولار لبناء القدرات.

وفي مرحلة ما بعد الصراع، فإن الجهود الفورية لبناء السلام أساسية من أجل كفالة الاستقرار وإرساء أساس

أفريقيا الراسخ على الاضطلاع بنصيبها من المسؤولية عن إدارة وتسوية الصراعات في القارة، مما يضيف إليها قيمة وفعالية لا تنكر، أن العلاقات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي يجب أن تتطور الآن في إطار مؤسسي يوفر لنظام الأمن الجماعي في نهاية المطاف دعامة إقليمية حقيقية مزودة بالموارد الملائمة للتدخل الدبلوماسي والعسكري. وقد أعد الاتحاد الأفريقي العدة لذلك بإنشاء مجلس للسلام والأمن، رحب به المجتمع الدولي، وإنشاء قوة احتياطية.

وبتجديد ندائنا من أجل إضفاء الصبغة المؤسسية على التعاون مع المجتمع الدولي، يود وفد بلادي أن يبرز الإسهام العالي القيمة من بعثة الاتحاد الأفريقي إشاعة الاستقرار في دارفور، على الرغم من محدودية الموارد المتوفرة لها.

أخيرا، لا يسعني أن أختتم بياني بدون الإشارة إلى الحالة المحددة للصومال - الذي يتوقع تدابير من المجتمع الدولي دعما للتوافق الوطني للآراء الذي تمت استعادته - وكذلك إلى الحالات السائدة في بلدان أخرى خارجة من الصراع، وخاصة غينيا - بيساو، حالات لا تزال تنتظر إجراءات حاسمة في مجال بناء السلام. وتعتمد على ذلك المصدقية النهائية لجهود الإصلاح التي شرعنا فيها معا.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية):

اسمحوا لي أن أعرب عن امتناني لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة. ونحن نقدر هذه الفرصة للتأمل في البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن.

أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدي به لاحقا الممثل الدائم للكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

يشكل السلام والأمن في أفريقيا أحد التحديات الرئيسية للمجتمع الدولي. المشاكل التي نواجهها هائلة. وقد عرفنا النجاح والإخفاق - ولكن أغلبه كان نجاحا - في

المسائل العابرة للحدود بطريقة أحسن. ومن الممكن زيادة جهود منع المتطرفين من الجزاءات والمغامرين والمرترقة من العمل عبر الحدود ونقل أعمالهم القتالة من بلد إلى آخر بإعطاء ولاية لعمليات السلام بالمشاركة في رصد وإنفاذ الجزاءات. ويتضمن هذا الجهد ضوابط مشتركة عبر الحدود. ومن شأن التشاغل الإضافي للموارد أن يحرر قدرات من أجل الاضطلاع بمهام ملحة أخرى وأن يفسح المجال لاقتصادات الوفرة. ونذكر المشاكل العملية المرتبطة بذلك، ولكن بدلا من أن نتركها تصينا بالشلل، ينبغي لنا أن نحفز التفكير الجديد والبناء.

ختاما، إن بناء السلام عمل معقد ونحن نواجه تحديات جساما. كما أن جهود بناء السلام استثمار ممتاز ولكن يجب أن نرعاها وأن نتحلى بالصبر في حمايته، مما يجعلنا نحصد في نهاية المطاف ثمار النجاح ويجب أن نستعد لشوط طويل. إذ من المحتمل أن تؤدي المصالح السريعة الزوال وفض الاشتباك السريع والافتقار إلى الرغبة في التصدي للأسباب الجذرية إلى تجدد الصراعات وإلى خسارة الاستثمار الأولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمي ممثل المغرب، وأعطيه الكلمة.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): أود بداية أن أشكركم، سيدي، على اختيار هذا الموضوع لمناقشتنا، في سياق رئاستكم هذا الشهر، وهو البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن. ويحق لكم ولبلدكم الفخر بأنكم فعلتم ذلك. ولكننا لم نفاجأ به لأننا على دراية بالتزام البرازيل - البلد الذي يتسم بالقرب الشديد من ثقافة وحضارة أفريقيا - بقضية القارة، التي عانت من ويلات الاستعمار والعبودية، والتي كانت مقسمة بين دول في

وطيد للتعمير والتنمية الطويلي الأمد. والمطلوب في تلك المرحلة نهج أكثر شمولاً وتماسكاً أفضل. وتكتسي الجهود في مجالات بناء المؤسسات والديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والحكم الرشيد، بالإضافة إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أهمية حاسمة.

إن إنجاح المؤسسات العامة من أجل كفالة سيادة القانون والأمن والرفاهية الأساسية لعامة الشعب جهد يبذل على الأمد الطويل، ولكنه أساسي لتحقيق هدف إدارة الصراع وبناء السلام. وأيا كانت الآلية التي نضعها لتحقيق ذلك الهدف، يبقى التحدي كفالة إشراك جميع المعنيين بالأمر. وهم يتضمنون الحكومات الوطنية والمنظمات الإقليمية وكذلك المانحين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ويجب أن يكون هدفنا تجميع الموارد والسعي إلى استراتيجية جماعية لبناء السلام.

لقد اقترح الأمين العام في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005) إنشاء لجنة حكومية دولية لبناء السلام. وتؤيد الدائمك بقوة ذلك الاقتراح.

إن نمط الصراعات في أفريقيا إقليمي الطابع. ويجب معالجة هذا الجانب الإقليمي في جهود بناء السلام. وبالتعاون مع أطراف فاعلة أخرى في المجالات السياسية والأمني والإنساني والإنمائي، يجب على المجلس أن يصمم طريقة تصديه للصراعات في إطار دون إقليمي شامل من أجل اتخاذ إجراء مشترك ومتكامل. فإرساء السلام الدائم يتطلب نهجا شاملا وجامعا.

إن التعاون فيما بين بعثات الأمم المتحدة عنصر مهم في التصدي الشامل الذي يدرك الجوانب الإقليمية للصراع. ونؤمن إيمانا راسخا بأنه لا يزال هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل تحقيق تضافر القوى وتجميع الأصول عبر بعثات الأمم المتحدة في غرب ووسط أفريقيا للتعامل مع

وسلمي يمكن جميع أبناء وبنات بلد من المشاركة في تنميته والتمتع بحقوق متساوية. وذلك هو الحال، على سبيل المثال، في كوت ديفوار، ونأمل في أن تفضي قريبا عملية الوساطة تلك الجارية الآن هناك إلى نتائج إيجابية لا رجعة فيها.

وكما قال ممثل الدانمرك قبل هنيهة، يعي المجلس الصلات القائمة بين الصراعات في منطقة دون إقليمية معينة، مثل غرب أفريقيا. وهناك أنشأ المجلس مكتبا إقليميا في دكار لتنسيق العمل الميداني للممثل الخاص للأمين العام. واستخدم ذلك النهج دون الإقليمي بدرجة كبيرة من النجاح، ولكن الطريق المطلوب سلكه في المنطقة دون الإقليمية للبحيرات الكبرى ما زال طويلا وشاقا، حيث أن الأزمة القائمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية - وهو بلد يساوي أوروبا في المساحة ولديه موارد هائلة - ترتبط بأغلب حيران ذلك البلد. ويتخذ المجلس إجراءات من خلال تعزيز موارده في جمهورية الكونغو الديمقراطية. في الوقت ذاته، لا يهمل المجلس البعد دون الإقليمي أو تسوية المشاكل القائمة في البلدان المجاورة - وهو أمر ضروري لإيجاد حل سريع للأزمة الكونغولية، وهو ما نتمناه جميعا. وفي ذلك السياق، نقدر بعثات المجلس المتتالية في السنوات القليلة الماضية لمراقبة نتائج جهوده على أرض الواقع.

على الصعيد دون الإقليمي أيضا، ومن أجل مساعدة البلدان الشقيقة في منطقة نهر مانو دون الإقليمية - سيراليون وغينيا وليبيريا - قام جلالة الملك محمد السادس، بالتعاون مع الأمين العام، ببذل جهود للوساطة مسترشدا بروح مؤتمر قمة الرباط في شباط/فبراير ٢٠٠٢، حتى تتمكن تلك البلدان من الانخراط في الحوار والتعاون من أجل منع شن الغارات، كما ذكر، عبر الحدود من جهات عديدة ومعالجة مشكلة المرتزقة.

تجاهل للوحدة العرقية أو التاريخية أو الثقافية للشعوب المتضررة.

ونتيجة لذلك التاريخ المؤلم، الذي لم ينته إلا في الستينات من القرن العشرين - بفضل عمل الأمم المتحدة على وجه الخصوص - سيقف أفريقيا إلى العديد من الصراعات فيما بين الأصدقاء وأصحابها الضعف لتصبح فريسة لآخرين، مثل من يهربون الأسلحة ويتاجرون بالموارد الطبيعية الحيوية والأحجار الكريمة - الماس الملطخ بالدماء السيئ السمعة.

وأفريقيا، التي مزقتها وحطمتها الصراعات بين الدول والحروب الأهلية، استشرت فيها أيضا الأوبئة المدمرة إلى حد أكبر مما هو موجود في أي مكان من العالم. ولا أشير فحسب إلى فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ولكن أيضا، حتى لا ننسى، إلى الملاريا، المرض الذي لا يزال يقتل الملايين في أفريقيا كل سنة، حتى أصبح متوسط العمر فيها الأقل في العالم، وحيث يؤدي المرض بأرواح أرباب مهين بأكملهم، بما في ذلك المدرسون.

ومن ثم، فحقيقة أن أغلب أعمال المجلس تتعلق بأفريقيا وأن أفريقيا تتلقى معظم الموارد المخصصة لحفظ السلام تعكس بوضوح خطورة ونطاق المشكلة التي تواجهها القارة وتبرهن على مدى تعبئة المجتمع الدولي ووحدته في معالجة المشكلة.

لقد عزز المجلس بعثاته لحفظ السلام في المناطق المتضررة، وذلك بتحسين المنتظم لولاياتها بحيث تتمكن من العمل بفعالية، وبإطفاء النيران المشتعلة في بلدان بأكملها، مثل سيراليون وليبيريا، وبوضع حد للمسارات الخطيرة لحروب أهلية بغية منع تكرار الجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، وبالفصل بين الأطراف إلى أن يتم تحقيق حل دائم

وبعد أن شهدنا ارتكاب المذابح لآلاف الأبرياء، نأمل في أن تجد منطقة دارفور السلام وأن يمثل مرتكبو المذابح أمام القضاء - على الأقل، وأقولها بصفتي محاميا، الذين توجد ضدهم اتهامات دامغة.

ولكن المجلس لم يطفئ النيران ولم يساعد الكثيرين على سلك درب السلام فحسب. فكما حدث في موزامبيق وأنغولا، اتخذ المجلس أيضا إجراءات لإعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع المدني والسياسي، ولإعادة إرساء سيادة القانون وتسهيل الانتقال نحو سلام حقيقي.

في ذلك السياق، يستطيع المرء أن يقول دون أن يُتهم بالإفراط في التفاؤل إن القارة تشهد تطورات إيجابية معينة وإنه تم إحراز تقدم حقيقي في أفريقيا نحو الحكم الرشيد، وذلك من خلال انتخابات شفافة ونزيهة، ومن خلال إرساء سيادة القانون بتعزيز حقوق الإنسان والاستقلال القضائي.

وما زالت الأنباء السارة تتوالى. يتم تداول السلطة السياسية؛ ونخب جديدة تتولى بدورها السلطة، فهذه مؤشرات على أن المجتمعات الأفريقية تستعيد عافيتها.

ويجب على المجتمع الدولي أن يؤيد تلك الجهود، فيساعد أفريقيا على استعادة ما فقدته حتى يمكنها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. ونحن مقتنعون بأنه سيتم إحراز تقدم حقيقي في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر المقبل. ونعتزم هذه الفرصة للترحيب بكل التبرعات التي تعهدت بها البلدان المتقدمة النمو - التي لن أذكرها هنا فأشعرها بعدم الارتياح، حيث أن بعضها حاضر هنا في المجلس - حتى تستفيد أفريقيا في مؤتمر قمة أيلول/سبتمبر من دفعة داعمة ستساعد على إنقاذها.

ولقد أسهم بلدكم أيضا، سيدي الرئيس، بالتعاون مع بلدان أخرى، بلينة هامة في ذلك البناء، حيث يعمل على

ولقد بذلت المملكة المغربية جهودا كبيرة للإسهام في تحقيق السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهو بلد عزيز جدا علينا، حيث كنا وقت الأزمة الأولى - في عام ١٩٦٠، في أوج الحرب الباردة، عندما كنا نحن أنفسنا قد حققنا الاستقلال قبل وقت قصير - من بين البلدان الأولى التي أسهمت بقوات في قوة حفظ السلام في الكونغو. وما زلنا اليوم نقدم دعما في الجزء الشرقي المضطرب جدا من الكونغو، حتى يتمكن ذلك البلد من استعادة استقراره وأداء دوره الأساسي في ذلك الجزء من أفريقيا.

وكنا أيضا حاضرين عندما واجهت الأمم المتحدة، وسط ظروف صعبة جدا، الأزمة الصومالية. وكذلك استجبنا مؤخرا لنداء مجلس الأمن حين اتخذ إجراء لتحقيق الاستقرار في الحالة في كوت ديفوار والمساعدة في عملية استعادة السلام في بلد كان القدوة في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية، وهو بلد تربطنا به علاقات أخوية منذ وقت طويل جدا، وحتى قبل إنشاء الدول القائمة اليوم أو الاستعمار الأوروبي.

ويمكننا جميعا أن نفخر كثيرا بالجهود المبذولة من أجل السلام التي قام بها المجلس في السودان، وهو بلد آخر شقيق أمهكته عقود عديدة من الصراع بين الأشقاء. وفي العام الماضي، اجتمع المجلس في كينيا وضمن التزام الأطراف بالسلام وإعادة بناء مجتمع يمكن فيه للأطراف أن تحقق تميزها الكاملة وأن تدير شؤونها الخاصة، بينما تسهم في أمن وازدهار الأمة برمتها. ومنذ ذلك الحين، شهد المجلس تحقيق ذلك الهدف، واستقبل الطرفان في قاعة المجلس. وفور إبرام اتفاق السلام، اتخذ المجلس قرارا بالبناء على ذلك السلام من خلال إرسال قوة منيعة لحفظ السلام وضمان دعم مالي كبير لها.

إن النظرة المتعمقة على القضايا الأفريقية التي ناقشها المجلس هذا الشهر وعلى الإجراءات التي اتخذها للتعامل مع تلك القضايا تُظهر عددا من الأبعاد الجوهرية التي يود وفد مصر التركيز عليها في هذا البيان الموجز.

أولا، ضرورة أن يبذل مجلس الأمن جهدا أكبر لاستيعاب تعقيدات بعض الصراعات في القارة، بالاهتمام المتزايد بالتعامل الفعال مع أسباب وجذور تلك الصراعات، والابتعاد بها عن الزاوية الضيقة القائمة على الأسباب التاريخية أو العلاقات السياسية، بما في ذلك الاهتمام بالأبعاد الاقتصادية والثقافية والعرقية، كأجزاء لا تنفصل في التعامل مع ما تعاني منه دول القارة الأفريقية من مشكلات.

ثانيا، أهمية دعم مجلس الأمن لدور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في القارة الأفريقية ومساعدتها على التصدي للمشكلات على تنوعها، وتعزيز دور التجمعات الإقليمية في أداء دورها المرجو باعتبارها الأكثر فهما لتعقيدات المواقف الأفريقية، خاصة وقد خطت أفريقيا خطوات جادة منذ إقامة الاتحاد الأفريقي نحو تعزيز هذا الدور في إطار جهد ذاتي متكامل يضم كافة الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا، ضرورة أن يقوم مجلس الأمن بدوره في إطار منظومة أكثر تكاملا تضم الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والأمانة العامة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ومنظماتها وتأخذ في حسابها التدرج المطلوب بدءا بالإجراءات الوقائية، ومرورا بمرحلة إدارة النزاعات ووصولاً إلى التسوية السلمية ومرحلة بناء السلام فيما بعد النزاعات في إطار متسلسل ومتواصل. وأن يعزز المجلس في ذلك بالزيارات الميدانية والجلسات التي تعقد خارج مقر الأمم المتحدة، خاصة بعد نجاح الاجتماع الأخير، الذي عُقد في نيروبي.

القضاء على الجوع - وهو اقتراح رئيس بلدكم المسمى "انعدام الجوع" - وإيجاد موارد مالية متواصلة للتنمية. وتلك الجهود مستمرة اليوم.

أود أن أختتم بياني بنغمة التفاؤل هذه، في وقت تقب فيه رياح الإصلاح على هذا البرج الزجاجي. ونأمل أن يُوجه الإصلاح توجيهها حسنا حتى لا يضعف أسس هذا البرج.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المغرب على كلماته الرقيقة الموجهة إلى حكومتي وإلى وإلى بلدي، البرازيل.

أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد عبد العزيز (مصر): السيد الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير لمبادرتكم بالدعوة لعقد هذه الجلسة في نهاية رئاستكم لمجلس الأمن التي تظهر اهتمامكم بالشفافية والرغبة في العمل المشترك مع كافة الدول الأعضاء وغير الأعضاء بالمجلس نحو أداء المجلس لمسؤولياته بأقصى فاعلية في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين.

وقد كان اختياركم، سيدي، لموضوع "البعد الأفريقي في عمل مجلس الأمن" أكثر الإشارات وضوحا حول ضرورة المناقشة الموضوعية لأداء المجلس في التصدي للمشكلات الأفريقية، وهو إذا ما أضيف إلى الاجتماعات التي حرصت على عقدها مع الدول المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام، فإنه يؤكد على حرصكم، وحرص المجلس، على اتباع قواعد الشفافية والمساءلة، وعلى تعميق الصفة التمثيلية للمجلس في الاضطلاع بمسؤولياته، جنبا إلى جنب مع الأجهزة الرئيسية الأخرى بالأمم المتحدة التي يتعين أن نطور جميعا من أدائها في إطار يحقق الفاعلية المنشودة، ويراعي التوازن المطلوب بين اختصاصاتها، حسبما ورد في ميثاق الأمم المتحدة.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل باكستان، وأعطيه الكلمة.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أهنيكم والفريق البرازيلي الكفاء على الطريقة الماهرة التي أدرتم بها مجلس الأمن هذا أثناء الشهر. واسمحوا لي أيضا أن أقدم بالتهنئة إلى السفير آدشي على رئاسة بنن البارعة للمجلس في الشهر الماضي، وأن أعرب سلفا عن أطيب تمنياتي للسفير وانغ سفير الصين برئاسة موفقة في الشهر القادم.

إن من المحزن، وإن كان ضروريا، أن تشكل أفريقيا شاغلا رئيسيا لمجلس الأمن. وإننا نقدر لكم، السيد الرئيس، ورقة المعلومات الأساسية التي عممتوها لتسهيل مناقشة اليوم. وأثناء رئاسة باكستان للمجلس في أيار/مايو ٢٠٠٣، عقدت جلسة اختتام حول الصراعات في أفريقيا وبعثات مجلس الأمن وآليات الأمم المتحدة من أجل النهوض بالسلم والأمن. وفي أيار/مايو ٢٠٠٤، نظمت باكستان مناقشة موضوعية بشأن الأزمات المعقدة واستجابة الأمم المتحدة لها. وقد تم إعداد نشرتين موجزتين للمناقشات التي جرت في الجلستين صدرتا كوثيقتين لمجلس الأمن. وأنا على يقين بأن الأفكار والاقتراحات الجديدة التي ستصدر عن جلسة اليوم ستكون إضافة مكملية لمصرف المعلومات المتاح للمجلس.

ومما يشجعنا أن مجلس الأمن يواصل تكيفه نهجه في تناول مشاكل أفريقيا. وتمثل معظم الحالات في القارة أزمات معقدة، وذات جوانب مترابطة في المجالات الأمني والسياسي، والاجتماعي، والاقتصادي والإنساني. وللعديد من تلك الحالات أسباب داخلية - حركات تمرد مسلحة وحروب أهلية - وإن كانت بعض هذه الحالات تنطوي على تدخل خارجي وتترتب عليها آثار عابرة للحدود أو إقليمية.

رابعاً، تعزيز فرص نجاح عمليات حفظ السلام - وفق ضوابط متفق عليها - لدعم جهود إحلال السلام في القارة الأفريقية. وفي هذا الإطار، فإن اعتماد المجلس لقرار إنشاء قوة حفظ السلام في السودان يشكلبادرة طيبة تساعد هذا البلد الشقيق على تجاوز مرحلة مريرة من الصراعات. كما أن مناقشة المجلس للتحديات الأمنية التي يواجهها الصومال ولسبل دعم جهود المصالحة الوطنية فيه تشكل علامة فارقة أخرى يتعين أن يبني المجلس عليها بخطوات محددة، بعد ما حققه الصوماليون أنفسهم من تقدم. فضلا عما اتسم به نظر المجلس في الصراعات القائمة في ساحل العاج وليبيريا في غرب أفريقيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي في وسطها، من شمولية تتفق مع الطبيعة الإقليمية لتلك النزاعات وغيرها.

ومصر تؤكد على دعمها الكامل لجهود المجلس في هذه المناطق، بما في ذلك من خلال المشاركة المتزايدة في عمليات حفظ السلام فيها، وآخرها عملية حفظ السلام في السودان.

لا أستطيع أن أختتم بياني دون أن أؤكد على ضرورة، بل حتمية، أن يعزز مجلس الأمن وباقي الأجهزة الرئيسية والمنظمات والوكالات المتخصصة من الدور الذي يمكن أن يلعبه الاتحاد الأفريقي في التعامل مع قضايا القارة الأفريقية - بما في ذلك تسوية نزاعاتها والتعامل معها في إطار من الشراكة والتعاون، وأن تتم الاستفادة من هذا النقاش العام لصياغة رؤية متكاملة تكفل التغلب على أسباب وجذور الصراعات في أفريقيا في إطار يضمن الاستفادة من كافة الاقتراحات والرؤى التي تطرح لتعزز من تناول المجلس للقضايا الأفريقية في المستقبل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل مصر على العبارات التي وجهها إلي.

يساهم في تحقيق السلام والاستقرار على المدى الطويل في ذلك البلد العظيم. وستمثل بعثة الأمم المتحدة في السودان تحدياً هائلاً، بالنظر إلى نطاق العملية وأمدتها، بالإضافة إلى عوامل أخرى تزيد الحالة تعقيداً. ومن ذلك المنظور نأمل أن يولي مجلس الأمن النظر بجدية في مدى تلاؤم عملية سلام تعاونية للأمم المتحدة مع سياسة الجزاءات.

وقد تم التسليم بالحاجة إلى النهج الإقليمية أو دون الإقليمية، بسبب الطابع المتداخل للمشاكل، واستصواب التوصل إلى حلول شاملة. ونرحب بالتفاعل والتنسيق المتزايد بين عمليات حفظ السلام المتجاورة. كما يشجّعنا التعاون المتزايد بين مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي وبضع منظمات دون إقليمية. وتعزز السياسات المتوائمة والمنسقة من فعالية قرارات وإجراءات مجلس الأمن.

في سياق النهج الإقليمي، ينبغي لمجلس الأمن، في رأينا، أن يركّز أيضاً على القرن الأفريقي بشكل أكثر ترابطاً، كما فعل في حالي غرب ووسط أفريقيا.

ولا يسعنا إلا أن نذكر هنا حالة تشكّل محكاً آخر، ألا وهي الصومال التي لم تستفد على مر السنين، بالرغم من أنها ما زالت مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، من نوع الدعم السياسي الذي هي في أمس الحاجة إليه والذي لا يمكن تقديمه إلا عن طريق الأمم المتحدة. وبصفة خاصة، يوفر التقدم الحرز مؤخراً في عملية السلام في الصومال فرصة أخرى ينبغي اغتنامها بالكامل. كما يجب أن يتوفر للجهود التي تبذلها الصومال والتي يبذلها الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية المساندة والدعم الضروريين من جانب الأمم المتحدة، ومجلس الأمن بوجه خاص.

ونرحب بعزم الأمين العام تعيين ممثل خاص لقيادة الدور الموسع للأمم المتحدة في الصومال. وينبغي أن يضطلع المجلس أيضاً بدوره الحق في ذلك السياق.

وفي سياق منع نشوب الصراعات وتجنب اندلاعها من جديد، من المهم معالجة أسبابها الجذرية. وقد طالت وتنوعت قائمة الأسباب، ولكن الفقر والتخلف يلقيان بظليلهما الثقيلين في كل مكان. وكما ذكرنا آنفاً، فإن سياسات الفقر والشح - أو التنافس على الموارد، كما قال نائب وزير خارجية جنوب أفريقيا - هي التي تسبب معظم مشاكل أفريقيا.

وفي استجابة المجلس في مرحلة إدارة الصراعات، كانت عمليات حفظ السلام جيدة تماماً. وتتطابق عمليات الأمم المتحدة المتعددة الجوانب لحفظ السلام مع الاحتياجات المحددة للأوضاع المعقدة، بتضافر الموارد في الميدان العسكري مع طائفة كاملة من المجالات المدنية. وكانت تجربة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون تنويعاً ناجحاً يجري الاقتداء بها الآن في بعثات أخرى كثيرة عبر أفريقيا. وتفخر باكستان بأنها كانت جزءاً من كل عمليات حفظ السلام تلك.

وأود أن أقول، في سياق بعض الاعتبارات الحالية، إنه بغية تحقيق الفعالية يجب أن تكون عمليات حفظ السلام، ولا سيما في الأزمات المعقدة، مدروسة ومخططة لها على نحو جيد، بإدارة كفؤة. ويجب أن تتوفر لتلك البعثات الموارد البشرية والمادية اللازمة، وولاية قوية للاضطلاع بوظائفها الواسعة النطاق، وقواعد واضحة للانتشار وفض الاشتباك. وينطبق هذا، بوجه خاص، على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وتعمل قوات البعثة في ظل ظروف صعبة. وقد تكبدت خسائر في الأرواح واشتبكت في معارك كبيرة. وتحتاج بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقواتها إلى الدعم الكامل من جانب مجلس الأمن وأعضائه.

لقد أذن مجلس الأمن من فوره بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في السودان. ونرحب بذلك القرار، الذي نأمل أن

جانب المجتمع الدولي مع الحالات التي يُخشى عليها أن تتحول إلى صراعات. كما يمكن استخدام المساعي الحميدة وغيرها من آليات التسوية السلمية وتجنب الصراعات، حسب الاقتضاء، في إطار اللجنة. وينبغي أن تعزز اللجنة عملية التنمية بوصفها أفضل وسيلة لمنع الصراع، كما ينبغي أن تعالج انتهاكات القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان، من أجل منع الصراعات.

وبموافقة الحكومات المعنية، يمكن تقديم المساعدة في مراحل ما بعد انتهاء الصراعات، أي في مجالات الحكم والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي وحقوق الإنسان والميادين الإنسانية. وبهذه الطريقة، يمكن أن تشارك الأمم المتحدة ككل في مواجهة التحديات التي تواجهها البلدان النامية في أفريقيا وعدة بلدان نامية أخرى في فجر القرن الحادي والعشرين وفي التغلب عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد مايورال (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): في البداية، يود وفد الأرجنتين أن يهنئ وفد البرازيل ويشكره على اقتراحه هذا الموضوع الذي أمامنا اليوم. ونعتقد أن اختيار موضوع البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن مناسب بشكل كبير، بالنظر إلى عدد وأهمية البنود الأفريقية المدرجة في جدول الأعمال الدولي وضرورة أن يفهم المجتمع الدولي الحاجة إلى حل تلك المشاكل. وتتيح لنا هذه الجلسة أن نأخذ لمحة عامة عن نظر مجلس الأمن في القضايا الأفريقية، وأن ننظر على نحو جديد في المشاكل والصفات المشتركة بين تلك الصراعات.

في رأينا أن مناقشة اليوم ينبغي أن تكون فرصة لأن نوضح أنه يجب على الأمم المتحدة بأكملها، وليس مجلس الأمن فحسب، أن تعالج الصراعات في أفريقيا بأسلوب

وقد حظيت حالات ما بعد انتهاء الصراع، وإدارة عملية الانتقال من مرحلة الصراع إلى مرحلة التنمية الطويلة المدى، ومنع العودة إلى الصراع، باهتمام أكبر في الأمم المتحدة. إن الاعتراف بالصلة التي لا تنفصم عراها بين السلم والتنمية قد فتح نافذة أمام التعاون والتنسيق المتزايد بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونتوقع أن تواصل تلك العلاقة النمو بطريقة مؤسسية.

وفي حين أن سيراليون كانت مثالا على نجاح عمليات حفظ السلام، فإن غينيا - بيساو، في رأينا، يمكن أن تمثل نقطة مرجعية أو محكًا لتضافر جهود مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من أجل بناء السلام. وكما نعلم، من الضروري عمل الكثير لضمان نجاح ذلك الجهد المتضافر. وبالنسبة لبناء السلام يكمن التحدي الرئيسي، في جملة مسائل أخرى، في تعبئة دعم دولي كاف ومستدام، بما في ذلك التمويل والموارد.

إن المناقشات التي تجري اليوم حول البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن قد أبرزت الحاجة إلى وجود استجابة على نطاق المنظومة، تستند إلى مزيد من التنسيق والتعاون فيما بين أجهزة الأمم المتحدة الرئيسية. وفي ذلك الصدد، فقد أثار اقتراح تشكيل لجنة لبناء السلام اهتماما كبيرا داخل عضوية الأمم المتحدة عموما. ففي العمليات القطرية المحددة ينبغي أن تتضمن اللجنة المقترحة مفهوم باكستان للجان المركبة المخصصة الغرض.

وفي حين أن عدة جوانب من الاقتراح تحتاج إلى بلورة، فإننا نرى أن الفكرة تقدم فرصة حقيقية لتعزيز نهج شامل حقا إزاء مسألتنا السلام والتنمية. ولا ينبغي أن يكون الاقتراح مجرد آلية لسد الفجوة بين حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. ونعتقد أنه ينبغي أن تركز اللجنة على جميع مراحل الصراع. كما ينبغي أن تكون آلية للتعامل المبكر من

وبالمثل، فإن تكامل أبعاد مختلفة في بعثات حفظ السلام التي أنشأها المجلس ليس أمرا جديدا. لقد قدم مفهوم البعثات المتكاملة خلال السنوات الثلاث الماضية أداة يعزز العنصر الإنساني منها عنصرها العسكري. وقد بينت بعثات حفظ السلام في أفريقيا الطبيعة العملية لهذا النهج. كما يشهد عمل المجلس في مجالات مثل حماية المدنيين وحالة النساء والأطفال في الصراعات المسلحة على حقيقة أن المجلس قد دمج في جهوده لتعزيز السلام والأمن أبعادا جديدة.

إلا أنه، رغم كل تلك المبادرات، يبدو أن نشوب بعض الصراعات من جديد في أفريقيا يشير إلى أن الجهود المبذولة حتى اليوم لم تكن كافية، وأنها يجب أن نبذل جهودا أكبر وأن نتخذ خطوات جديدة تجعلنا قادرين على مواجهة الصراعات بطريقة متكاملة لتوطيد السلام المتحقق بشق الأنفس.

وفي المجال الإنساني، شاركت منظومة الأمم المتحدة في مناقشة هامة بخصوص مسألة الانتقال من المساعدة إلى التنمية. وبالمثل، فإننا نؤمن بأن الوقت قد حان لإنشاء هياكل جديدة تتناول، بطريقة متكاملة، الحالة في البلدان الخارجة من الصراعات.

وفي مناقشة هذه الآليات، سيكون دور مجلس الأمن محوريا وينبغي أن يتم التشديد عليه، آخذين في الحسبان حقيقة أنه، في غياب إطار أممي مناسب، سيكون من المستحيل عمليا اتخاذ الخطوات الأساسية المطلوبة في مجالات هامة مثل التنمية والإعمار، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، وإشاعة الديمقراطية وحماية الموارد الطبيعية.

وفي ذلك السياق، فإننا نؤمن بأن المقترح المقدم في تقرير الأمين العام المعنون "في جو من الحرية أفسح" يقصد

متكامل يأخذ في الاعتبار، بطريقة منسقة، ليس البعد الأمني الهام فحسب، بل أيضا البعد الإنساني والبعد الإنمائي اللذين لا يقلان أهمية عنه.

إن تجربتنا مع الاشتعال المتكرر لنيران صراعات كانت على جدول أعمال المجلس لفترة طويلة، ومع الأبعاد العديدة لتلك الصراعات ينبغي أن تقودنا إلى اتخاذ نهج أكثر إبداعا وأكثر شمولية. وفي العديد من الحالات، فإن الظروف الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسببت في تفاقم، أو حتى ظهور، صراع معين، تظل قائمة طيلة فترة العمليات المسلحة، وتعود إلى الظهور فجأة بكامل شدتها حالما يبدو أن الصراع المسلح كان في طريقه إلى الحل.

إننا ندرك أن مهمة مجلس الأمن المحورية بموجب الميثاق، والمتمثلة في العمل على صون السلم والأمن الدوليين، لا يمكن أن تكون فعالة بشكل تام ما لم نضطلع نحن، بشكل مواز مع تلك الجهود، بأنشطة في مرحلة ما بعد الصراع، أو حتى في وقت هدوء الأزمة، تهدف إلى إقامة متاريس تمنع أي اندلاع جديد للصراع. ونؤمن بأن تلك المتاريس ينبغي أن تشمل، من بين جملة أمور، خطوات عملية في مجالات التنمية والإعمار، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون وإشاعة الديمقراطية.

إن القلق حيال الطبيعة المتعددة الأبعاد للعديد من الصراعات، وبخاصة في أفريقيا، ليس أمرا جديدا، سواء في المجلس أو في المنظومة بأسرها. ويعطي إنشاء فريق عامل مخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، إضافة إلى وجود أفرقة موازية في المجلس وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي مكلفة بدراسة حالة بلدان محددة في مرحلة ما بعد الصراع، دليلا قاطعا على حقيقة أننا نسلم بالأبعاد المتعددة للعديد من الصراعات.

المدمرة للصراعات المسلحة والفقر والمرض. ومن بين ٢٤,٦ مليون شخص من المشردين داخليا في العالم، يعيش نصفهم في أفريقيا.

وفي اضطلاع مجلس الأمن بمسؤولياته عن صون السلام والأمن الدوليين، ينبغي له أن يولي القضايا الأفريقية اهتماما دقيقا وخصوصا.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يحث المجتمع الدولي بقوة على أن يشدد تركيزه على القضايا الأفريقية، وأن يحث الأعضاء أيضا على التحلي بإرادة سياسية أكبر وعلى تقديم موارد إضافية.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل وضع البنود الأفريقية في بداية جدول أعماله. وينبغي له أن يفسح مجالا أكبر لدور الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية الإقليمية ودون الإقليمية الأخرى، وأن يأخذ بحساسة بآرائها ومقترحاتها، وأن يعزز تنسيقها وتعاونها في الميدان، وأن يساعدها في بناء القدرات.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعتمد نهجا متكاملا لتحديد الطرق الفعالة لحل القضايا الأفريقية؛ وأن يعزز تنسيقه مع عمليات حفظ السلام ووكالات الأمم المتحدة الأخرى؛ وأن يعزز تجميع الطاقات لتلافي أي إهدار الموارد.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكرس اهتماما أكبر لجهود الإعمار في حالات ما بعد الصراع من جانب البلدان المعنية. وإن تقرير الأمين العام يوصي بإنشاء لجنة بناء السلام؛ وهذه فكرة ابتكارية تستحق مزيدا من الدراسة من قبل مجلس الأمن.

وبإيجاز، إننا نؤمن بأنه ينبغي للمجلس أن يتعلم بشكل مستمر من تجاربه في النظر في القضايا الأفريقية بغية تعزيز عمله، حتى يمكن لقراراته أن تلي بشكل أفضل

إنشاء لجنة بناء السلام يوفر أساسا صلبا للمناقشة بشأن آلية جديدة يبدو في هذه النقطة أنها لا غنى عنها.

ونؤمن بأنه، لكي يصبح هذا المقترح قابلا للنجاح، يجب أن تكون للآلية ولاية وقدرة ملائمتان من الناحية المؤسسية. وفي بداية مراحل ما بعد الصراع بشكل خاص، يجب أن يكون مجلس الأمن قادرا على أن يعتمد، على الصعيد التنظيمي، على مساعدة ملائمة من الصناديق والبرامج، وأن يعتمد، على الصعيد المالي، على آلية تمويل فعالة ومرنة تجعل من الممكن في كل الأوقات رصد استخدام الموارد.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): يود الوفد الصيني أن يشكركم، السيد الرئيس، على عقد اجتماع اليوم. ونود أيضا أن نهنئكم ووفدكم على الطريقة الرائعة التي ترأستم بها عمل المجلس هذا الشهر.

لقد شغلت القضايا الأفريقية بشكل ثابت جزءا كبيرا من جدول أعمال مجلس الأمن. وقد عقد المجلس في هذا الشهر مناقشات متعمقة عن الصومال، وبوروندي، وإثيوبيا واريتريا، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، وليبيريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وناقش بنودا أفريقية أخرى.

ومما يسرنا بصفة خاصة أن يكون مجلس الأمن قد اتخذ بالإجماع في الأسبوع الماضي القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) بشأن نشر قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في جنوب السودان. وهذا يبين مرة أخرى مستوى اهتمام مجلس الأمن بالصراعات في أفريقيا ومساهمته في معالجتها.

لقد شهدت الحالة الأفريقية في السنوات الأخيرة بعض التطورات الإيجابية التي تبعث على الاطمئنان، فبعض الصراعات التي استمرت فترة طويلة جدا انحسرت تدريجيا. إلا أنه، كما قال الأمين العام في تقريره الموحد إلى الجمعية العامة، لا تزال معظم المناطق في أفريقيا تعاني من الآثار

في مفاوضات السلام بين الشمال والجنوب بالسودان، ومن بعثة الاتحاد الأفريقي في دارفور، ومن مشاركة الاتحاد الأفريقي في كوت ديفوار، ولا سيما من خلال جهود الوساطة التي يبذلها الرئيس مبيكي، ومن جهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا فيما يتعلق بالحالة في توغو، وهلم جرا.

وهذا شيء طيب للغاية، ولا يجب فقط تشجيعه، بل يجب أن يقدم المجتمع الدولي قدر الإمكان دعمه الأدبي والسياسي فضلاً عن المالي والمادي حيثما يلزم الدعم. وفي الوقت ذاته، ينبغي إيجاد طرق لتوثيق علاقات عمل براغماتية وروابط مؤسسية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية الأفريقية الرئيسية، وخاصة الاتحاد الأفريقي.

وفي هذا الصدد، يعد القرار ١٥٩٠ (٢٠٠٥) المتعلق بالسودان، الذي اتخذ في الأسبوع الماضي، آخر مثال طيب على ذلك. فالقرار المذكور يطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في السودان، من خلال تقديم مساعدة مناسبة لبعثة الاتحاد الأفريقي، أن تعزز الجهود المبذولة لتعزيز السلام في دارفور. وتتطلع إلى تقرير الأمين العام بكثير من الاهتمام ونقف على أهبة الاستعداد لمناقشة الأمر فعلياً في مجلس الأمن في الأسابيع المقبلة.

علاوة على ذلك، نفهم أن الاتحاد الأفريقي يستكشف إمكانية إرسال قوات للمساهمة في عمليات السلام بكل من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال، ولو تحقق ذلك فإنه سيكون مبادرة أخرى تعزز شعور الأفريقيين بامتلاك زمام أمورهم. ونرجو أن يواصل المجلس والاتحاد الأفريقي تعزيز التعاون والتنسيق بينهما في هذا الصدد حتى يمكن للاتحاد الأفريقي أن يضطلع بأدوار أكبر في

الحاجات الحقيقية للبلدان الأفريقية وتقدم مساهمات قوية في حل الصراعات الأفريقية.

السيد أو شيما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يشكركم، السيد الرئيس، على أخذكم زمام مبادرة عقد هذا الاجتماع الهام الحسن التوقيت لاحتتام رئاستكم، وأود في الوقت ذاته أن أهنئكم على إدارتكم الفعالة لعمل المجلس خلال الشهر الحالي.

ولا تزال المسائل المتعلقة بأفريقيا، مع الأسف، تشكل أحد الشواغل الرئيسية لمجلس الأمن، كما يتضح، على سبيل المثال، من أن غالبية ساحقة من العاملين في حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة ومن الموارد المالية المتصلة بهم مكرسة لأفريقيا. ولم تكن أعمال مجلس الأمن هذا الشهر استثناء من هذه القاعدة. ومن المهم لذلك أن نركز اهتمامنا في هذه الجلسة على الكيفية التي يمكن بها للمجلس أن يعالج المسائل المتعلقة بأفريقيا على نحو فعال ومتسم بالكفاءة، مع مراعاة كل من المنظور الإقليمي والجوانب المتعلقة بصراعات وحالات محددة بعينها. وأود أن أعرب عن بضع نقاط وجيزة في هذا الشأن.

أولاً، قلنا إنه ينبغي التشديد على فكرة امتلاك الأفريقيين ناصية أمورهم ودعم هذه الفكرة كمبدأ توجيهي هام في تناول المسائل المتعلقة بأفريقيا التي يلزم للمجلس تناولها. ونرى من المشجع ازدياد التقبل لهذا الامتلاك الأفريقي من جانب الأفريقيين أنفسهم وتزايد دعمه من المجتمع الدولي. وهو يجد تعبيراً واضحاً وقوياً عنه بدرجة متزايدة، على سبيل المثال، في الأدوار الهامة التي تؤديها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية.

ومن الواضح أن ذلك قد أصبح اتجاهاً سائداً في عدد من حالات تسوية الصراع وبناء السلام بعد انتهاء الصراع، كما يظهر من مبادرات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية

نشرها على نحو مرن وأكثر فعالية، مما يعود بالنفع على الجميع وربما يؤدي أيضاً لوفر في تكاليف البعثات.

وينبغي أيضاً استكشاف الأفكار المقترحة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥ عن التعاون فيما بين البعثات في غرب أفريقيا (S/2005/135) بالنسبة للبعثات العاملة في المناطق دون الإقليمية الأخرى، كبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية الأمم المتحدة في بوروندي. ونشجع الأمانة العامة على استكشاف هذه الإمكانية بالتعاون مع البلدان المساهمة بقوات في تلك البعثات.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل اليابان على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السير إمير جونز باربي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي سيديها بعد قليل الممثل الدائم للكسمبورغ باسم الاتحاد الأوروبي.

لقد قال توني بلير مؤخراً إن أفريقيا تمثل ندبة على ضمير العالم. ففقرها وركودها يمثلان مأساة من أكبر المآسي في عصرنا. وفي رأي المملكة المتحدة أنهما يتطلبان الاستجابة لهما ليس فقط من جانب المجلس، بل من جانب الأمم المتحدة في مجموعها، ومن أفريقيا، وبصفة أساسية منا جميعاً.

والوجه المشرق في الأمر هو أن أفريقيا ذاتها عاكفة على إرساء أساس أقوى لمعالجة المشاكل الخاصة بها؛ ويتجلى هذا في التحسينات التي طرأت مؤخراً على النمو الاقتصادي والإدارة. ولا يسعنا إلا أن نرحب ونشيد بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي بشأن مفاهيم كالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وبأعمال المنظمات الإقليمية في أفريقيا.

ولكنني أرى أن الوصفة اللازمة لعلاج المشاكل العديدة في أفريقيا تشمل ما يلي. ينبغي أن يوجد بناء للإدارة

التصدي للمشاكل التي تواجهها أفريقيا، وذلك مع تقديم المجتمع الدولي المساعدة اللازمة عند الاقتضاء.

النقطة الثانية التي أردت إبداءها هي ضرورة تعزيز أوجه التعاضد والتعاون المشتركة بين البعثات، وذلك فيما بين مختلف بعثات الأمم المتحدة المنتشرة في أفريقيا. وننوه مع الاهتمام بأن التعاون والروابط تجري تنميتها بين مختلف عمليات حفظ السلام التي تم نشرها في نفس المنطقة دون الإقليمية من أفريقيا في الأعوام الأخيرة، كما في الدوريات المنسقة، على سبيل المثال، بين بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعملية الأمم المتحدة في بوروندي على امتداد الحدود وفي المحادثات الدورية رفيعة المستوى بين هاتين البعثتين بغرض معالجة مشاكلهما المشتركة. وفي غرب أفريقيا، بدأت عدة بعثات تابعة للأمم المتحدة من التي تم نشرها في تلك المنطقة دون الإقليمية ممارسة تبادل الأصول السوقية والمواد من خلال آلياتها الخاصة بالتنسيق فيما بين البعثات.

هذه الروابط فيما بين البعثات في أفريقيا ينبغي مواصلة تعزيزها، ونرجو أن يجري استعراض منهجي للمفاهيم التشغيلية لمختلف بعثات السلام المنشورة في هذه المنطقة دون الإقليمية. وقد أشار وفدي إلى ذلك الاقتراح في الجلسة المفتوحة التي عقدت في وقت سابق من هذا الأسبوع لمناقشة الحالة في كوت ديفوار (انظر S/PV.5152). ويمكن أيضاً استكشاف روابط ماثلة فيما بين البعثات، على سبيل المثال، في سيراليون، من خلال ترتيب ستيح إمكانية نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا عبر خط الحدود الغربي لليبيريا من أجل توفير تدبير أمن وقتي قد يتطلبه انسحاب بعثة الأمم المتحدة في سيراليون خلال الأشهر القادمة. وبمزيد من التكامل ومن أوجه التعاضد فيما بين البعثات تزداد إمكانية استخدام الأصول والموارد التشغيلية لمختلف البعثات التي تم

وأود أن أذكر شروطي للتدخل الناجح في أفريقيا. أولاً، ينبغي أن يوجد اتساق في السياسات: ينبغي أن تتناول مجموعة الجوانب برمتها، سواء كانت تلك هي مختلف جوانب الصراع، أم التنمية الاقتصادية، أم بناء المؤسسات، أم الديمقراطية، أم جوهر بناء السلام بأكمله، أم التنمية الاقتصادية المستدامة والتقدم. ذلك ما يلزم وجوده. إن لجنة بناء السلام إضافة محبذة إلى عتادنا في المضي قدماً، ولكن يتضح جلياً أننا بحاجة إلى سياسة متسقة.

ثانياً، نحن بحاجة إلى اتساق في التدخل من قبل أسرة الأمم المتحدة جمعاء. فبينما نقدم خدمات الأمم المتحدة على أرض الواقع، يتعين أن يحدث ذلك دون ازدواجية وعلى نحو يعضد على نحو متبادل مجمل جهد الأمم المتحدة.

ثالثاً، يجب أن يكون ذلك الجهد متسقاً مع الجهود الأخرى التي يبذلها الأفارقة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية وجميع الجهات الفاعلة الدولية الأخرى، سواء كانت المؤسسات المالية الدولية أو المانحين الثنائيين أو أي جهة أخرى. ونحن بحاجة إلى قدر أكبر بكثير من الاتساق في ما بيننا جميعاً، وبينما ننفذ ذلك التدخل، نحن بحاجة إلى مراعاة الجوانب الإقليمية في أفريقيا بغية ألا نسبب، دون قصد، عواقب لا يمكن التنبؤ بها، حينما نفعل شيئاً ما في بلد قد لا يكون في صالح بلد آخر. ولذلك فما نحتاج أن نفعله هو أن نسخر أوجه التداؤب على أساس إقليمي وأن نتأكد من عدم وجود مساوئ قد تلحق ببلدان أخرى.

ويبدو لي أنه في ذلك كله، يتعين طبعاً أن تتبع المسيرة من الأفارقة وأن يقودوها، وأن يتخذ المبادرة في حالة بلد من البلدان البلد المعني وأن يؤدي كل منا واجبه. وتوضح المناقشة التي أجريتها بالأمس بشأن غينيا - بيساو لماذا نحتاج إلى أن نفعل ذلك، ولكن يتعين علينا أن نفعله على نحو مشترك يستفيد من الأشياء الجيدة التي تحدث في

وبناء للقدرات، ولكن ينبغي أن يوجد أيضاً السلام والأمن حتى يمكن لنا أن نعالج طيف الصراعات من كافة جوانبه. ومن الأهمية بمكان أن يجري الاستثمار الكافي في الناس والصحة والتعليم والإصحاح. ويجب أن نتصدى لمسألة المرض برمتها، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمراض الأبسط منه من قبيل الحصبة، التي ستقتل ٣٠٠ ٠٠٠ طفل هذا العام. ويجب أن نكفل توفير الأدوات اللازمة للنمو وللحد من الفقر، وأن يتم تحرير التجارة. ولقد تحدانا تقرير الأمين العام (A/59/2005) جميعاً أن نوفر إمكانيات الوصول دون حصص، على سبيل المثال، لجميع أقل البلدان نمواً، الأمر الذي فعله الاتحاد الأوروبي. ويكمن في صميم ذلك تحرير التجارة وعدالتها. ولا بد لنا من توفير الاستثمار، وأكرر الأدوات اللازمة، حتى يمكن أن تستخدم موارد أفريقيا بواسطة الأفريقيين ولنفعه الأفريقيين. وترد تلك الوصفة العلاجية في تقرير لجنة أفريقيا المعنون: "مصلحتنا المشتركة" ببلاغة أكثر كثيراً مما وصفت. وهو تقييم صريح لوضعنا الحالي، وكيف وصلنا إليه، ولكن بصفة خاصة لما يمكن عمله.

والنبا الطيب فيما يتعلق بأفريقيا هو أن العام ٢٠٠٥ هو عام الحسم. وربما يقدم موعداً جميعاً مع الاجتماع الرفيع المستوى في أيلول/سبتمبر من احتمالات الكسب لأفريقيا أكثر مما يتيح لأي قارة أخرى، وخيراً يفعل. ونأمل بالطبع أن تقدم مجموعة التدابير التي يحددها الأمين العام مكاسب ومزايا لنا جميعاً وأن يعود تطبيق تلك المجموعة بالنفع إلى حد كبير جداً على الأمم المتحدة بصفة عامة. غير أن الأمر الذي يؤكد لماذا يتعين أن نحدث فارقاً حقيقياً في أفريقيا هذا العام هو مصلحة أفريقيا في مؤتمر القمة المذكور، وفي أن ترى نجاحاً عظيماً لعملية مجموعة الـ ٧/مجموعة الـ ٨ هذا العام، التي جعلت المملكة المتحدة، بوصفها تترأس مجموعة الـ ٧، أفريقيا أحد مجالين يتمتعان فيها بالأولوية.

بأن هذا التعاون ضمان للفعالية. وقد ظهر ذلك قبل يومين حينما نوه المجلس بوساطة جنوب أفريقيا في أزمة كوت ديفوار. وظهر أيضا فيما يتعلق بالصومال حينما ركز المجلس كل تأييده على جهود إيغاد المتميزة. وبطبيعة الحال، يجب إجراء كل هذا التعاون مع مراعاة كفاءات الجميع.

ثالثا، لقد أنشأ المجلس العديد من عمليات حفظ السلام في أفريقيا. واليوم، نجد في أفريقيا أغلبية أصحاب الخوذ الزرق البالغ عددهم ٦٥ ٠٠٠ والمنشورين في جميع أنحاء العالم. ولذلك فإن للمجلس أن يلقي بكل ثقله من أجل تسوية الأزمات التي تلتزم الأمم المتحدة بتسويتها.

إن موارد المجتمع الدولي ليست غير محدودة. ولا يمكن أن يتزايد عدد حفظة السلام المنشورين في الميدان إلى ما لا نهاية. ولذلك السبب فإن المجلس، بالتعاون الوثيق مع الأفارقة، يتعين عليه أن يضع في كل حالة استراتيجية حقيقية للخروج. ومع ذلك، ففي بعض الحالات - في كوت ديفوار على وجه الخصوص - لا غنى عن استثمار إضافي ولكنه مؤقت إذا كان سيساعد على تسوية الأزمة بسرعة أكبر. وفي جميع الحالات، يجب أن يكون للمجلس منظور شامل طويل الأجل لالتزاماته في أزمة من الأزمات.

يتعين عليّ أن أثير مسألة تؤثر علينا جميعاً، ألا وهي الحملة ضد سوء المعاملة الجنسية في عمليات حفظ السلام. وقد تركز الاهتمام على بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ولكن يجب أن تتخطى جهودنا الجماعية ذلك بكثير. إن تقرير الأمير زيد إسهام مفيد جدا في ذلك الصدد. وينبغي أن يساعدنا على مكافحة تلك الآفة.

وختاما، أذكر أن بعض جنود الأمم المتحدة قد قضوا نحبهم أو أصيبوا بجراح خطيرة هذا الشهر في أفريقيا أثناء تأديتهم لواجباتهم. وتعبّر هذه التضحية عن التزام أولئك

أفريقيا ومن الفرص المتاحة هذا العام. ونحتاج أيضا إلى التأكد من أن هذه المسؤولية ليست مسؤولية هذا المجلس فحسب - ولذلك السبب تعمدت أن أسهب في بياني - ولكن يجب علينا جميعا أن نفعل ذلك. ويُلقى على عاتق مجلس الأمن دور محوري، ولكن الأمر ليس مقصورا عليه. إذ يجب علينا جميعا أن نؤدي دورنا.

السيد دوكلاس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يؤيد التعليقات التي سيدي بها لاحقا سفير لكسمبرغ بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

ويتقدم وفد بلدي بالشكر إليكم، سيدي، على مبادرتكم بتنظيم مناقشة اليوم بشأن القضايا الأفريقية. ونرحب بتلك المبادرة لثلاثة أسباب.

أولا، لقد تركز نشاط المجلس إلى حد كبير على القضايا الأفريقية. وقد ظهر ذلك هذا الشهر حينما ناقشنا كوت ديفوار، وليبريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وغينيا - بيساو، وإثيوبيا، وإريتريا، وبوروندي، والصومال، والسودان، وقد اتخذنا بشأنها قرارات هامة ونتوقع أن نتخذ قرارا آخر غدا. وما ينطبق على شهر آذار/مارس ينطبق أيضا على سائر العام. ويجب أن أقول، وللأسف إلى حد ما، إننا بالطبع كنا نفضل ألا يتعين على المجلس أن يعالج بتكرار كبير أزمات تواصل العصف بتلك القارة الكبيرة والصديقة.

ثانيا، إن التعاون يتزايد بين مجلس الأمن والمنظمات الأفريقية الإقليمية. وقد أمسك الأفارقة بزمام مصيرهم. والاتحاد الأفريقي الآن شريك ضروري في تسوية الأزمات في القارة، ويسرنا ذلك التطور. وينطبق ذلك أيضا على المنظمات الإقليمية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد).

ولذلك فالعمل معا عن كثب من الملائم والمستصوب بحق لمجلسنا وتلك المنظمات. وفرنسا مقتنعة

عام ومجلس الأمن بوجه خاص. ونعلق أهمية كبيرة على شراكتنا المتعددة الأبعاد مع أفريقيا وشعوبها. وفي اجتماع رؤساء الدول أو الحكومات في بروكسل يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس شددوا على الأهمية الخاصة لأفريقيا في عام ٢٠٠٥.

إن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن حفظ السلم والأمن الدوليين. ومن المؤكد أن إسهامه الهام في السلم والأمن في أفريقيا ستعززه زيادة التعاون والتنسيق ضمن الشراكات التي تُقام فيما بين الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمات دون إقليمية فيما يتعلق بمنع وحل وإدارة الصراعات وأسبابها الجذرية. ولقد ثبت بالفعل أن نماذج جديدة ومرنة للشراكة لها قيمة بالغة في ذلك الصدد، وهذا ما برهنت عليه البعثات الأفريقية الموفدة إلى بوروندي والسودان.

علاوة على ذلك، يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه بالإضافة إلى الشراكات والتعاون العملي، ينبغي تعزيز الروابط المؤسسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، خاصة في مجال السلم والأمن. ونظرا لكثرة الصراعات في أفريقيا وتعقيدها المتزايد، يمكن لمثل هذه الروابط المؤسسية أن تحقق أقصى فعالية ممكنة لجهود المجتمع الدولي من خلال الاستفادة من المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ومن التكامل بينها وبين منظومة الأمم المتحدة. وهنا، يسر الاتحاد الأوروبي أن مجلس الأمن في بيان رئاسي مؤرخ ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/44) دعا الأمين العام إلى استكشاف وسائل جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

إن الاتحاد الأفريقي، بعد أقل من ثلاث سنوات من إنشائه، أحرز تقدما كبيرا بوصفه محاورا جديرا بالثقة وشرعيا لقارة أفريقيا واكتسب احترام المجتمع الدولي.

الجنود من حفظة السلام في أفريقيا وفي أماكن أخرى. وأنا أشيد بهم وأحيي شجاعة وإخلاص كل من يخدم السلام تحت ولاية المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل لكسمبرغ.

السيد بيشلر (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. ويؤيد هذا البيان أيضا البلدان المنضمان، وهما بلغاريا ورومانيا؛ والبلدان المرشحان للانضمام وهما تركيا وكرواتيا؛ وبلدان عملية الاستقرار والانتساب المرشحة المحتملة، وهي ألبانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وصربيا والجبل الأسود؛ وبلدا الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة العضوان في المنطقة الاقتصادية الأوروبية وهما آيسلندا والنرويج.

يشكرم الاتحاد الأوروبي، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المهمة، التي مكنتنا من التركيز على البعد الأفريقي في عمل المجلس. وفي هذا الشهر، تناول مجلس الأمن قضايا أفريقيا كل يوم تقريبا. وللأسف، هناك أسباب جيدة لذلك. وتظل أحزاء كبيرة من أفريقيا تحت قبضة الصراعات المسلحة، مما يشكل تهديدا للاستقرار الطويل الأجل للقارة بأسرها، ناهيك عن المعاناة دون مبرر التي تتسبب فيها هذه الصراعات لشعوبها. وتنتشر في أفريقيا الأغلبية العظمى من ما يربو على ٦٥ ٠٠٠ شخص يعملون في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويجري الآن نشر بعثة جديدة في السودان، بينما من المقرر تعزيز بعثات أخرى أو الموافقة عليها في المستقبل القريب.

يرى الاتحاد الأوروبي أن رعاية السلام والأمن الدائمين في أفريقيا - شرطان مسبقان للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الدائمة - إحدى أكبر مهام المجتمع الدولي بوجه

والمعاناة البشرية. أولاً، هناك حاجة إلى وضع حد للإفلات من العقاب. ثانياً، يجب احترام عمليات حظر الأسلحة بشكل صارم. ثالثاً، لا بد من مكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأخيراً، لا بد من تقديم دعم فعال لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

وبينما تقع المسؤولية عن إحراز التقدم في أفريقيا على عاتق زعماء وشعوب القارة أولاً وقبل كل شيء، أكرر أن الاتحاد الأوروبي يدعم تعزيز العلاقات وتوسيع الشراكات بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات الدولية الإقليمية، خاصة في مجالي السلم الدولي والأمن الجماعي. والاتحاد الأوروبي مستعد من جانبه لتعزيز علاقاته مع الاتحاد الأفريقي من أجل إقامة شراكة استراتيجية ومؤسسية حقيقية تركز على مبادئ تملك أفريقيا لمصيرها، والتعاون التام والكامل، والمساواة، والشرعية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي ممثل اندونيسيا، وأعطيه الكلمة.

السيد بركايا (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يعرب عن تقديره لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة المناقشة الختامية هذه. ونحن مسرورون بصفة خاصة لاختيار موضوع ملائم - البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن - لهذه المناقشة الختامية. وفي الواقع، كان التركيز هذا الشهر في برنامج عمل المجلس على أفريقيا، وهذا يعبر عن رغبة المجلس في أن يضمن انتشار السلم والأمن هناك.

وتدعم اندونيسيا هذه العملية دعماً كبيراً وتشجع المجلس على ألا يتوان في جهوده. ويجب أن ندرك دائماً أن الشرط الأول للتنمية هو السلام. ومن خلال العمل الشاق من أجل السلام في أفريقيا، يقدم المجلس أيضاً استثماراً قوياً ومرغوباً فيه للغاية في تنميتها. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن

واضطلع الاتحاد الأفريقي بمسؤولياته على نحو راسخ بوصفه قائداً في معالجة بعض الصراعات المسلحة العديدة التي اضطرت أفريقيا إلى تحمل وزرها زمناً طويلاً. وتتجلى عزيمته هذه في الجهود التي بذلها مؤخراً من أجل استقرار الحالة في دارفور.

وفي انطلاق مباشر من البيان الرئاسي المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (S/PRST/2004/27) بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في عمليات تحقيق الاستقرار، يعتزم الاتحاد الأوروبي بشدة أن يعزز حوار مع الاتحاد الأفريقي وأن يقيم علاقات مؤسسية معه وأن يضع برنامجاً تنفيذياً لذلك، خاصة في ما يتعلق بالسلم والأمن.

لقد اعتمد الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ خطة عمل لدعم السلم والأمن في أفريقيا، وهي خطة تحدد لنا السبل والوسائل العملية لمساعدة المنظمات الأفريقية على بناء قدراتها من أجل منع نشوب الصراعات وإدارتها. وبالإضافة إلى الدعم البشري والمالي، قدم الاتحاد الأوروبي دعماً سوقياً وتقنياً وسياسياً إلى أغلب عمليات السلام والوساطة في أفريقيا. ويشارك مراقبون عسكريون من دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في أفريقيا، ونقدم الدعم إلى عدد من بعثات حفظ السلام أقرها ويقودها الاتحاد الأفريقي أو منظمات دون إقليمية. ومن أجل تعجيل الدعم المالي لمثل هذه العمليات، وبطلب من الاتحاد الأفريقي، أنشأ الاتحاد الأوروبي مرفق عمليات دعم السلام في أفريقيا، وهو آلية إنمائية ممولة بمبلغ ٢٠٠ مليون يورو تعمل بكامل نطاقها منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

أود أن أختتم بياني بأن أذكر بإيجاز أربعة مجالات محددة يعتقد الاتحاد الأوروبي أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ فيها إجراء سريعاً وحاسماً لمنع إطالة الصراعات المسلحة

جنوب الصحراء "تخلفت بصورة خطيرة" (A/59/2005)، صفحة ١٥) عن بلوغ معظم الأهداف الإنمائية للألفية. ومن المهم أن يتواصل نمط التركيز هذا الذي كرسه مجلس الأمن لأفريقيا هذا الشهر داخل المجتمع الدولي، لضمان تحقيق التقدم الإنمائي في كل ربوع القارة.

وما فتئت اندونيسيا، من جانبها، تشارك في تنمية أفريقيا وأحلامها الأخرى منذ زمن طويل. وبعد كل هذه السنوات، مازلنا ملتزمين بالسلم والتقدم في هذه القارة. ويتجلى ذلك في إسهامنا المستمر بحفظة السلام، وكان آخرهم لبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وقبل أن أختتم، أود أن أشير إلى أن إندونيسيا تثمن تميينا عاليا العلاقات التي تربطها بأفريقيا. وقد مضى ٥٠ عاما تقريبا منذ انعقاد مؤتمر باندونغ الآسيوي- الأفريقي لعام ١٩٥٥. وبينما يبلغ ذلك التعبير عن التعاون والتضامن بين بلدان الجنوب النامية نصف قرن ثان من عمره، فإن إندونيسيا ستستضيف عددا من الاحتفالات لإحياء هذه الذكرى في الشهر القادم في باندونغ وجاكرتا. ومن خلال هذه الاحتفالات نتطلع إلى التأكيد من جديد على تضامن آسيا مع أفريقيا، وكذلك على ارتباطنا الوثيق بمشاكل الأمم الأفريقية، التي نالت غالبيتها استقلالها بعد باندونغ.

وأخيرا، فإن وفد بلدي يود التأكيد من جديد على الأهمية الكبيرة لمتابعة جلسة الاحتتام هذه، حتى تكون ذات مغزى، بتقرير قصير ودقيق، يعرض تفاصيل الشواغل العامة والمحددة للوفود وتوصياتها باتخاذ الإجراءات. وهذه هي الطريقة الوحيدة التي بما نمنع تحويل هذه الجلسات إلى طقوس لا معنى لها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل إندونيسيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي.

نشجع على استمرار التعاون بين المجلس والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية في أفريقيا.

ولأن المجلس في هذا الشهر وحده تناول بنودا في جدول أعماله شملت بعثة الأمم المتحدة في السودان، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية كونغو الديمقراطية، وفريق الرصد المعني بالصومال، ضمن أمور أخرى - بالإضافة إلى عدد كبير من الإحاطات الإعلامية والتقارير والبيانات المتعلقة بمجموعة من الصراعات الأفريقية - من السهل أن نرى مدى ضخامة حجم العمل. وفي ذلك الصدد، تجدر الإشادة بالجهود التي يبذلها المجلس من أجل تشجيع السلام في القارة.

ثمة مبدأ راسخ لدى وفد اندونيسيا يتمثل في وجوب السعي الحثيث إلى خدمة قضية الديمقراطية والتنمية في أفريقيا، والتي ترتبط بتركيز المجلس على السلم والأمن. ومن خلال التركيز على الدروس المستخلصة من الصراعات وفشل عمليات وقف إطلاق النار وبعض الجهود السلمية، تستطيع الأمم المتحدة أن تحول الأوضاع المعقدة بالتحديات في أفريقيا إلى نجاحات يُحتفى بها. وغني عن القول إن المجلس، من خلال المساعدة على ضمان وتعزيز السلام، سيقود المسيرة في ذلك المضمار.

ونظراً لأن العديد من القضايا التي تهم أفريقيا قضايا متشابهة، يرغب وفدي أن يرى هذا النوع من التعاون قائما أيضا بين أفريقيا وأجهزة أخرى رئيسية في الأمم المتحدة. ونذكر أنه قبل عامين رحبت الدول الأعضاء في الجمعية العامة ترحيبا حارا بالشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وتعهدت بتقديم الدعم لتطويرها.

وفي هذا الشهر الحالي، قال الأمين العام كوفي عنان، في تقريره المعنون "في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع" إن أفريقيا

أجل منع الصراع في أفريقيا. وبالتالي ينبغي للمجلس أن يعتمد أسلوب الفعل بدلا من رد الفعل.

وينبغي للأمم المتحدة أن تنظر بدقة أكبر في الأسباب الجذرية التي تؤدي إلى نشوب الصراعات. ومن أجل منع الصراعات في أفريقيا، ينبغي توجيه اهتمام أكبر لإيجاد أفضل السبل لتشجيع إرساء الديمقراطية والحكم الرشيد في بلدان القارة. وللأمم المتحدة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دور هام في هذا المجال. وتقع مسؤولية إعادة البناء في مرحلة ما بعد الصراع، بالدرجة الأولى، على عاتق البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، بدعم من الاتحاد الأفريقي، بطبيعة الحال، كما يظهر ذلك اليوم في عدد من البلدان الأفريقية. وينبغي تطوير المزيد من التكافل بين هذه المؤسسات. وبالتالي فإن إنشاء لجنة بناء السلام التي اقترحتها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير لها ما يبررها تماما.

وبالإضافة إلى الآثار المدمرة والواسعة النطاق التي تسببها الصراعات مباشرة لشعوب أفريقيا، فلها تسبب آثارا غير مباشرة، وهي تردي أو تدمير نظامي الصحة والتعليم، وتفشي الأمراض المستمر، كمرض الإيدز، وهجر الزراعة، وتباطؤ النمو الاقتصادي والاستثمار، وانتهاكات حقوق الإنسان على نطاق واسع.

وينبغي للمجلس أن يكون أكثر نشاطا وانفتاحا على التنسيق الأكبر والتعاون الأوثق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى، كلما اقتضى الأمر، وبصرف النظر عن المرحلة التي تقرر فيها تدخل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتطورات الإيجابية التي حولت بعثات حفظ السلام إلى عمليات متعددة الأبعاد تستجيب بشكل أكثر فعالية إلى الطبيعة المتزايدة التعقد للأزمات التي تعالجها.

وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة، باسم المجلس، لكي أتقدم بالتعازي فيما يتعلق بالزلزال الذي وقع مؤخرا في إندونيسيا والذي أصابنا جميعا بالحزن العميق. وأرجو من ممثل إندونيسيا أن ينقل الإعراب عن تعازينا إلى حكومته.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): نود أن نعرب عن امتناننا لكم، السيد الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة العامة حول البعد الأفريقي لعمل المجلس. إن إقدامكم على هذه المبادرة، وإن كان غير مفاجئ لنا، نعتبره شرفا لكم.

إن أهداف المنظمة كما نص عليها الميثاق يمكن إجمالها في السلم والحرية والتنمية. وبالتالي، كان من المنطقي أن تصبح أفريقيا، فور تأسيس الأمم المتحدة، محورا لأنشطتها. ولكن أفريقيا، على وجه الخصوص، شغلت باستمرار حيزا هاما في جدول أعمال مجلس الأمن خلال بضعة عقود بسبب الصراعات الكثيرة التي أصابت بلدان القارة منذ استقلالها، وهذه الصراعات هي السبب الرئيسي للتخلف الذي يسم القارة في ميادين متعددة. وبالتالي فقد نشأت شراكة من أجل السلم والأمن بين القارة الأفريقية ومجلس الأمن.

لقد ألزم المجلس نفسه بالسعي إلى إيجاد الحلول لعدد من الأزمات الأفريقية في مختلف مراحل التنمية من خلال تعبئة وسائل التدخل المتاحة له وبدرجات مختلفة من النجاح. وقد تزايدت مبادرات المجلس بمرور الزمن. لقد تضاعف عشر مرات الاهتمام الذي يوليه المجلس للقضايا الأفريقية. إن البحث عن حلول للأزمات الأفريقية يجري على نحو أكثر تنظيما وسرعة مما كان عليه في الماضي. وللأسف، فإن أفريقيا تقدم دليلا مأساويا على حجم التكلفة التي تترتب على الصراعات إذا ما ظلت بدون حل. ولذلك، فإن وفد بلدي يعتقد بأنه ينبغي للمجلس أن يبذل المزيد من الجهد من

والأزمات، ينبغي لها أن تتلقى المساعدات الدولية الوافية بغرض صون حقها في الحياة، وحمايتها من أعمال العنف التي يقوم بها المحاربون. وينبغي للمجلس أن يسعى لأن يتكلم بصوت واحد فيما يتعلق بالنهوض بالعدالة الجنائية الدولية كوسيلة فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب. وينبغي للمجلس أن يولي اهتماما مستمرا للأزمات المنسية. كما ينبغي أن يكون هناك تنسيق أوثق بين المجلس والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدات الإنسانية، حتى وإن كان من الضروري الإبقاء على فصل واضح بين المساعدات الإنسانية والعمليات العسكرية.

ويجب أن يتغلب المجلس على ما يراوده من تردد معين، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات شجاعة لردع مرتكبي الأعمال المسيئة للمدنيين. كما ينبغي أن نبذ النهج الضيق الأفق لإدارة حالات ما بعد الصراع. وبدلاً من ذلك، علينا أن نشجع اتخاذ نهج شامل يربط بين منع الصراعات وحلها وبناء السلام، من خلال مجموعة كاملة من الخطوات، وذلك لأن الخبرة قد دلت على أن النهج الضيق الأفق يؤدي إلى حدوث الاختناقات التي تنطوي على مخاطر حقيقية، حيث أنها تقلل من قدرتنا على إدارة إمكانيات التعاون والاستفادة منها، من أجل الإسراع بعملية التطبيع. وينبغي أن نشجع الربط المتناسق لمختلف الخطوات التي يتخذها المجتمع الدولي في التدخل، من أجل مضاعفة فعالية الموارد المستخدمة. وينبغي النظر إلى برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج كوسيلة للدفع قدماً بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي من شأنها أن تعزز تنمية اقتصاد رسمي منتج، يساعد على تحقيق الإنعاش الاقتصادي والتنمية المستدامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بنن على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

واستكمالاً للجهود الدبلوماسية ونشر قوات حفظ السلام، فإنه ينبغي للمجلس أن يحسن طريقة استخدامه للجزءات. ومن الصحيح القول إن هذه الوسيلة أثبتت جدواها بالنسبة لحركة الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا)، والجهة المتحدة الثورية في ليبيريا: في الحالتين كانت الجزاءات هادفة وذات أهداف سياسية واضحة تماماً. وينبغي أن تظل الجزاءات قيد التقييم والرصد من جانب فريق الخبراء المستقلين. بيد أنه ينبغي لنا أن نفكر ملياً في كيفية ضمان احترام أكبر لقرارات حظر الأسلحة، ولا سيما المتصلة بالأسلحة الخفيفة، وكذلك الجزاءات الفردية الهادفة إلى تفريغ مصادر الصراع. وينبغي لعمليات الأمم المتحدة عقب نشرها أن تساهم في ضمان تنفيذ الجزاءات بصورة فعالة. وبالتالي، لا بد أن تصاغ ولايات وقواعد عمليات هذه البعثات على نحو ملائم للقيام بهذه المهمة. كما ينبغي تقديم دعم أكبر للمبادرات، مثل إعلان الوقف الاختياري للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الذي يجري تحويله إلى اتفاقية؛ وقد يسهم ذلك أيضاً في تحقيق هذا الهدف. إن تجربة بعثات مجلس الأمن وبعثات التحقيق الدولية قد أثبتت جدواها، ونرحب بعزم المجلس على مواصلة استخدام تلك الوسائل.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين المجلس والمنظمات الأفريقية الإقليمية، يجب أن نضمن التنسيق مع الآليات الإقليمية لإدارة الصراع في أفريقيا. ويمكن لهذا التنسيق أن يتم من خلال تقديم التقارير عن الأنشطة بصورة منتظمة وعن طريق شبكات تبادل المعلومات التي من شأنها أن تزود المجلس بمعلومات موثوقة بما في الوقت الملائم من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات العاجلة.

وفي حال فشل جهود الوقاية، فإن من واجبنا أن نحمي المدنيين. وهذه المسألة أكثر إلحاحاً في أفريقيا منها في أي مكان آخر. إن الشعوب التي تعاني أصلاً من الصراعات

ذلك أن نواتج المجلس، مثل القرارات، ينبغي أن تتسم في نطاقها بأكبر قدر من الشمول.

وفي ذلك الصدد، في معرض المشاركة في وجهات النظر التي أعرب عنها ممثل بنن من فوره، فإن تاريخ القرارات التي تفرض جزاءات يظهر بوضوح أنها لا تؤدي إلى امتثال فوري وكامل. فهناك دائما فجوة بين إقرار الجزاءات وإنفاذها. وتختصر فعالية الإجراءات التي يتخذها المجلس في ذلك الصدد في مسألة احترام سلطاته، ويضعف هذا الاحترام وتصبح الرسالة باهتة عندما تصاحب خطوط الصدع بين الأعضاء إجراء خاصا من جانب المجلس.

أخيرا، لدي بعض التعليقات العامة حول الحالة في أفريقيا التي ينبغي للمجلس أن يوليها اهتماما خاصا. هناك نوعان من الموت في أفريقيا: فمن جهة، هناك موت بسبب الجروح التي تحدثها المناجل من جراء أعمال العنف التي ترتكبها المليشيات وانتهاكات الحظر المفروض على الأسلحة من جانب الحكومات، ومن ناحية أخرى، هناك موت يتسبب فيه تفشي أمراض الملاريا والالتهاب السحائي والحصبة وفيرس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). إن الأرقام مذهلة: فقد بلغت ٣,٨ مليون حالة وفاة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ومليونين في السودان، و٢٠٠ ٠٠٠ في دارفور، و ١٠٠ ٠٠٠ في شمال أوغندا، وهكذا دواليك. إن الصلة، إذن، بين الأمن والتنمية أكثر بروزا في أفريقيا منها في أي منطقة أخرى.

ولدى النظر في المسائل الأفريقية، ينبغي لمجلس الأمن أن يأخذ في الاعتبار أن الشكل الأفريقي الذي يحاول التعامل معه قد حدده الاستعمار إلى حد كبير. لقد رسمت حدود دون مراعاة كافية للديناميات الإثنية والثقافية والقبلية وغيرها من الديناميات القائمة على أرض الواقع. ونعتقد أن مواقف

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، ووفدكم على إدارتكم باقتدار رئاسة المجلس بهذه الطريقة الممتازة. ونثني أيضا على الرئاسة البرازيلية لدعوتها إلى عقد هذه الجلسة الختامية بشأن البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. ويعكس التركيز على أفريقيا الأهمية التي يوليها المجلس لأعماله في القارة. ومن الملائم أن نناقش القضايا الأفريقية، حيث أن ما لا يقل عن ثلثي أعمال المجلس يتعلق بأفريقيا. وفي هذا الشهر وحده، كانت هناك ١٩ جلسة من إجمالي ٣٠ جلسة مقرر عقدها في البرنامج الشهري تتصل بأفريقيا.

وقد اخترنا ثلاث نقاط لإبراز أعمال المجلس في أفريقيا.

أولا، إن قسما كبيرا من انخراط المجلس في أفريقيا يتعلق بعمليات حفظ السلام. ونعتزم هذه الفرصة للتنويه بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة في تعزيز التعاون فيما بين البعثات، ولا سيما في سياق أعمال إدارة عمليات حفظ السلام في غرب أفريقيا ووسط أفريقيا. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعمليات الأمم المتحدة في كوت ديفوار تتعاون بنشاط بعضها مع بعض، كما تفعل ذلك بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وعمليات الأمم المتحدة في بوروندي. وإن هذا التعاون فيما بين البعثات ضروري من أجل ترشيد استخدام الأصول في الميدان والاستفادة منها إلى أقصى حد.

وتتعلق نقطتنا الثانية بعمل مجلس الأمن في أفريقيا. ومعظم المسائل في بلد ما مترابطة، وينبغي أن يكون النهج المستخدم حيال تلك المشاكل شاملا إلى أقصى حد ممكن. فعلى سبيل المثال، حيث أنه ينبغي أن تُعالج الجزاءات في سياق عمليات السلام الأوسع، فإنه ينبغي ألا يتم النظر بشكل منفصل في المسائل السياسية والجزاءات. ويترتب على

البلدان المساهمة بقوات من أجل تحسين عملية اتخاذ القرار في المجلس. وليس سرا أننا نواجه صعوبات عند نظرنا في البنود المتعلقة بتعديل ولايات عمليات حفظ السلام وتشكيلها، ولا سيما حجم وعدد القوات فيها. ونشاهد الآن أخطر تلك المشاكل في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي ذلك الإطار، نعتمد على الخبرة العسكرية المتوفرة لدى الأمانة العامة. ومع ذلك فإننا نود أن نلتمس آراء وتقييم البلدان المساهمة بقوات، التي تشارك فرقتها مباشرة في منطقة العمليات. وإن الممارسة الحالية، ممارسة عقد جلسات مجلس الأمن السرية ذات الصلة، التي تشارك فيها في العادة وفود البلدان المشاركة بقوات بصورة سلبية جدا، لا يمكن تبريرها تماما.

وإننا نقترح أن يتم النظر مرة أخرى في إمكانية العودة إلى هذا الموضوع آخذين في الاعتبار قرارات المجلس السابقة في هذا المجال.

وتظهر دراسة المجلس لحالات الصراع الحالية في أفريقيا أن الصعوبات الأكبر تتعلق بتسوية المشاكل خلال الفترة الانتقالية. ولدينا اتفاقات بشأن وقف إطلاق النار وبشأن السلام، ولكنها لم تنفذ. ويجري تشكيل حكومات انتقالية، لكنها تتجه بطريقة منهجية نحو الفوضى. ويتم تحديد جداول زمنية للعملية السياسية، ولا يتم التقيد بها. وتنفيذ النشاط التشريعي يتسم بالبطء. وتحدث انتهاكات منهجية للمواعيد النهائية للانتخابات، وإن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج تنفذ بصعوبة أو تمنع تماما. ويسبب الإفلات من العقاب تكرار الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني.

وتتجسد الظواهر التي أشرت إليها بدرجات متفاوتة في الحالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وكوت ديفوار والسودان وليبيريا وبوروندي

مجلس الأمن والنهج الذي يتبعه ينبغي أن تكون لذلك جزءا من استراتيجية واسعة من التعامل الدبلوماسي الدولي والضغط، مع مراعاة الحقائق التاريخية والحالية على الأرض.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ما زالت المشاكل الأفريقية تشكل مصدر قلق مستمر لمجلس الأمن، وتعكس القلق العميق الذي يساور المجتمع الدولي إزاء الأوضاع المستمرة والصعبة في أفريقيا. ونرحب بمبادرة الوفد البرازيلي بشأن النظر في قضايا الساعة المدرجة في جدول الأعمال الأفريقي بمجلس الأمن. كما نرحب بمشاركة من هم من غير أعضاء المجلس في جلستنا. ونعتبر ذلك مثالا على ما يتمتع به المجلس من شفافية.

وتظهر التطورات الحاصلة مؤخرا في أفريقيا أن أفضل طريقة لمنع الصراعات الداخلية تتمثل في تعزيز سيادة القانون وتنمية الديمقراطية والحكم الرشيد. ويجب أن تتأكد السلطات التشريعية في الدول الأفريقية أنه لا حيراتها ولا بلدان المنطقة ولا المجتمع الدولي ككل سيدعم المحاولات غير الدستورية لتغيير الحكومات أو يساعد الجماعات المسلحة غير المشروعة على تحقيق أهداف سياسية بتفتيت الدول أو تدمير اقتصاداتها.

وفي ذلك الصدد، نرحب بالإجراءات الحاسمة التي اتخذها مؤخرا الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والتي تهدف إلى استعادة النظام الدستوري في توغو. وذلك يؤكد من جديد مرة أخرى أنه، في عدة مناسبات، تتمتع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، القريبة من الأحداث، بميزة خاصة تسمح لها بتوجيه إنذار بنشوب حالات صراع وتسويتها.

وبخصوص تسوية الصراعات في أفريقيا - وليس في أفريقيا فحسب - أود أنؤكد على أهمية التشاور مع

السيد غراي - جونسن (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، يثني وفدي عليكم لمبادرتكم بعقد هذه الجلسة المفتوحة للمجلس لمناقشة مسألة مهمة لا لأفريقيا وحدها بل أيضا لعضوية الأمم المتحدة. إن القارة الأفريقية تفرض على النظام الدولي تحديات بطرق شتى، ليس أقلها من خلال الصراعات الكثيرة التي أفرزتها على مر السنين. ولا عجب بالتالي أن يضطر مجلس الأمن إلى تكريس قدر كبير من الوقت لمسائل الصراع والسلام والأمن التي تقض مضجع أفريقيا. لذلك من المناسب أن نتوقف لحظة للتأمل والجرد وتقرير أي طرق جديدة نختارها للمضي قدما.

وحقيقة أنه توجد صراعات متفجرة بهذه الكثرة في القارة الأفريقية لأمر يدعو إلى القلق حقا. ومما يتسم بالأهمية إجراء تحليل خاص لأصول وأسباب هذه الصراعات بغية وضع نموذج موحد، يقصد معالجة العوامل المسببة الكامنة في جذور الصراع. صحيح أن المناقشة تجري باستمرار حول الأسباب الواسعة للصراع على صعيد الكرة الأرضية. ولكن المطلوب الآن هو جهد مركز بالتحديد على الخصائص الفريدة على الساحة الأفريقية، من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى كوت ديفوار إلى السودان إلى الأماكن الأخرى.

لقد تم حل بعض الصراعات حلا مرضيا، مثلما كان الحال في أنغولا وموزامبيق. لكن صراعات أخرى ظلت محبوسة في حالة منسية، "لا هي حرب ولا سلم"، وصراعات أخرى غيرها ظلت مستعرة. ومما يتسم بالأهمية التأكد مما يجمع بين البلدان في كل من الفئات الثلاث تلك من خصائص مشتركة، بهدف استخلاص العبر التي ستساعدنا في وصف علاجات أنجح لمكافحة مرض الصراعات الأفريقية.

وأماكن أخرى. وفي هذه الحالات، يمكن للأوضاع المشقة في بلدان الصراع أن تتدهور مرة أخرى وتتحول إلى صدامات مسلحة مفتوحة.

ومن البديهي أن تضطلع أطراف الصراع بالمسؤولية الأولى عن تنفيذ الاتفاقات والالتزامات ذات الصلة. لكن المشكلة معقدة بشكل يتطلب مساعدة كبيرة من المجتمع الدولي. وتتمثل مهمة مجلس الأمن في تحديد الأولويات بوضوح حتى يمكن لأكثر مجموعة من العناصر الفاعلة الدولية - الدول الأعضاء، والمنظمات الإقليمية، ومؤسسات الأمم المتحدة، والمانحون الدوليون، ومجتمع الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية - مع قيام الأمم المتحدة بمهام التنسيق، أن تتوصل إلى حل للمشاكل الصعبة خلال المرحلة الانتقالية. ولن نتمكن إلا بنهج شامل ومتشعب من تأمين حل طويل الأمد للأزمات المعقدة في أفريقيا.

انتقل الآن إلى نقطة أخرى. ينبغي لمجلس الأمن وسائر المجتمع الدولي اتباع نهج مسؤول جدا بالنسبة لتنفيذ الجزاءات. وقد ذكرت ذلك وفود عديدة اليوم. وفي الحقيقة يجب أن نتوخى الحذر أيضا سواء في اختيار الجزاءات أو في توقيت تنفيذها وتحديد من تستهدفهم. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن مجلس الأمن يجب عليه، بعد أن نكون قد فرضنا نظام جزاءات - لا سيما فرض حظر على الأسلحة - أن ينظر في إقامة آلية فعالة تكفل تطبيق الجزاءات حتى لا يلحق الضرر بسلطة المجلس وهيبة الأمم المتحدة بأسرها. وقد قدم الوفد الروسي وجهات نظره حول هذه المسألة بتفصيل أكبر في تعليقه للتصويت على قرار مجلس الأمن بشأن دارفور يوم أمس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي في قائمتي مثل غامبيا، وأعطيه الكلمة

الآن.

أخيراً، يود وفدي أن يرى هذه الممارسة ويضطلع بها على أساس منتظم لإتاحة الفرصة لنا لتقييم جهودنا بغية تحسين تأثيرنا وفعاليتنا في جهود الوساطة التي نبذلها بالنسبة إلى الصراعات في القارة الأفريقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غامبيا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

أعطي الكلمة الآن لممثل الصومال.

السيد هاشي (الصومال) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم على عقد جلسة الاختتام هذه المكرسة للبعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن. إننا نهنئكم وأعضاء المجلس الآخرين على هذه المبادرة، التي تبين الأهمية التي يوليها وفدكم وبلدكم للمسائل الأفريقية. وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن تقديرنا لقيام مجلس الأمن بإنشاء الفريق العامل المخصص لمنع الصراعات وحلها في أفريقيا، مما يتيح محفلاً مفيداً لمناقشة الصراعات في أفريقيا.

لقد حدث انخفاض ملحوظ في عدد الحروب فيما بين الدول بفضل الإدراك بأن الحل السلمي للصراعات فيما بين الدول يصب في المصلحة البعيدة الأمد للدول المعنية. وإن إدراك ذلك من قبل الدول التي تحترم قواعد القانون الدولي في العلاقات فيما بين الدول ساهم في هذا الانخفاض. وإن دور مجلس الأمن في هذا المضمار يستحق الثناء.

ومن ناحية أخرى، شهد المجتمع الدولي ارتفاعاً درامياً في تواتر الحروب الأهلية، خاصة في أفريقيا. وهناك بعض العوامل المشتركة بين الأسباب الجذرية لتلك الصراعات. وسوف نشير إلى عدد قليل منها: التخلف والفقر؛ والافتقار إلى العدالة في اقتسام السلطة والثروة الوطنية؛ والافتقار إلى الحكم الرشيد، مما يؤدي في بعض الحالات إلى حكم سلطوي وانتهاكات لحقوق الإنسان؛ والتوجه المتسم بالتركيز على المصلحة الذاتية لدى الدول

منذ البداية يجب علينا أن نعترف بأهمية المبادرات التي أخذ المجلس زمامها، والتي كانت آثارها على حالات الصراع إيجابية جداً. فالتدابير المتخذة لكبح انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في غرب أفريقيا جديدة بالتنويه حقاً. ووفدي يحدوه الأمل أن يرى هذه التدابير تتعزز أكثر، ربما بأن تتوج في النهاية باتفاقية دولية ملزمة لجميع الدول.

ولقد تعاون المجلس جيداً مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في وضع مبادرة الأسلحة الصغيرة. وفعل الشيء نفسه ببذله جهود الوساطة في ليبيريا وكوت ديفوار. وشهدنا في أماكن أخرى من أفريقيا الوعد الهائل الذي ينطوي عليه ذلك التعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية بالنسبة إلى حل الصراعات وحفظ السلام. وربما توجب تطبيق هذه الاستراتيجية بمنهجية أكبر، لا في حل الصراعات فحسب، بل أيضاً في بناء السلام ومنع الصراع.

التدخل في حالات ما بعد الصراع يحتاج إلى اهتمام أكبر. وبرامج نزع السلاح والتسريح وإدماج المقاتلين السابقين يجب أن يكرّس لها اهتمام أكبر عند وضع تفاصيلها والتخطيط وتكريس الموارد لها إذا أريد لها أن تنجح. وبالإضافة إلى ذلك، يجب إيلاء الاعتبار إلى الحاجة إلى تطوير تلك البرامج على أساس دون إقليمي، اعترافاً بالأبعاد دون الإقليمية القوية لمعظم الصراعات في أفريقيا.

وتوحي الطريقة التي اندلعت بها حالات صراع معينة بأن المجلس يجب أن يأخذ قصب السبق في تناول حالات الصراع الجديدة. ويجب علينا أن نعزز نظمنا للإنذار المبكر وقدراتنا للاستجابة. وينبغي للمجلس في المقام الأول، أن يكون قادراً على التدخل درءاً للصراعات قبل أن تشتعل نيرانها. ويجب إيجاد الطرق الكفيلة باستمالة المتخاصمين إلى الدخول في حوار ومفاوضات قبل أن ينجروا إلى العنف.

ويُظهر التاريخ القريب أنه عندما ترعى دولة أو مجموعة من الدول تسوية صراع ما، تتعزز فرص التأييد للتدخل في الصراع المذكور. ولكن ماذا يحدث لبلد من البلدان في حالة عدم وجود "دولة راعية"، كما هو الحال بالنسبة لبلدي؟ فلنأخذ الصومال مثلاً. تقدّر الأمم المتحدة أن ٥٠٠ ٠٠٠ شخص قد قتلوا خلال الحرب الأهلية، وأن ١,٥ مليون شخص قد شردوا أو يوجدون في مخيمات للاجئين في البلدان المجاورة، وأن ١,٢ مليوناً موزعين بالشتات في الخارج. أي أن ما مجموعه ٣,٢ ملايين صومالي إما قضاوا نحبهم أو شردوا أو وضعوا في مخيمات للاجئين أو يشكلون جزءاً من الشتات. فكيف يلزم أن يموتوا أو يشردوا أو يشتتوا أكثر من هؤلاء قبل أن يشترك المجلس جدياً في صراع كالذي شهده بلدي؟ أبحث أعضاء المجلس على أن يولوا نظرهم الجدي لهذه الحالة.

الدينامية الأخرى في التصدي للصراعات في أفريقيا هي الدور الناشئ الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. ومن المسلم به أن تعزيز دور تلك المنظمات أمر طيب. وقد أسهمت "متلازمة الصومال-رواندا" في تلك الترتيبات المخصصة، التي تتصرف فيها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق. والواقع أن الأمم المتحدة قد اضطلعت بأقل من نصف جميع عمليات حفظ السلام منذ ١٩٩٧؛ أما غالبية عمليات حفظ السلام فقد اضطلعت بها منظمات إقليمية أو دون إقليمية. وثمة هامش أكبر للنجاح عندما تلقي الجهات الفاعلة الإقليمية مصالحها المتباينة في الصراع جانباً وتتفق، بشكل موحد ومتسق، على تسوية الصراع المعني. والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مثال جيد على ذلك.

بيد أنه، مهما بدا ذلك جيداً، توجد بعض قيود تحد بشكل قاس من دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التدخل. وتشمل هذه القيود: الافتقار إلى القدرة العسكرية

المجاورة، مما يوجد دورات من عدم الاستقرار تصعب السيطرة عليها؛ وتدفع الأسلحة وعدم تنفيذ الجزاءات، وخاصة عمليات الحظر على الأسلحة. ويمكن تفادي حالات الصراع من قبيل الحالة التي في بلدي أنا، الصومال، لو أن المجتمع الدولي تصدى لتلك المسائل وغيرها على نحو ملائم وفي التوقيت المناسب.

وقد حقق المجتمع الدولي قدراً كبيراً من النجاح في حل بعض الصراعات، بينما أخفق في الوقت ذاته لسبب غير معروف في غيرها. ونسلم بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين تقع على عاتق مجلس الأمن. بيد أنه يتعين علينا أن نوجه لأنفسنا بعض الأسئلة بأمانة لكي يمكن أن نقدر بشكل كامل البعد البشري للصراعات وليس بالضرورة المصالح الاستراتيجية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

ما الذي يلزم مجلس الأمن حتى يضع حالة من حالات الصراع في أفريقيا قيد نظره الجدي؟ ما الذي يدفع مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء لمنع نشوب صراع من الصراعات و/أو حله؟ هل المجلس ملزم بموجب الميثاق بحفظ السلام والأمن الدوليين؟ هل هي مسألة تدخل إنساني، كما كان الحال في بلدي، الصومال، خلال عملية الأمم المتحدة في الصومال، في ذروة الحرب الأهلية والجاعة؟ هل لا بد من وجود مصالح للقوى الكبرى مع صلات تاريخية بالبلدان المشتركة في الصراع، أو اعتبارات اقتصادية أو اعتبارات استراتيجية أخرى؟ هل لا بد من وجود مزيج من بعض المسائل التي ذكرتها لتؤي أو منها جميعاً؟ من المعترف به أنه لا يمكن أن يوجد نهج موحد أو نموذج موحد متفق عليه. ولكني أثرت هذه الأسئلة لأن استجابة مجلس الأمن تتفاوت في معالجته لمختلف الصراعات في أفريقيا.

وتستحوذ أفريقيا على قدر غير تناسبي من وقت مجلس الأمن واهتمامه. وتستهلك بعثات حفظ السلام التي صدر بها تكليف من المجلس لتلك القارة معظم أموال الأمم المتحدة المتاحة تحت بند الأنصبة المقررة لحفظ السلام. ومن الواضح أن في مصلحة أعضاء الأمم المتحدة، سواء الدول الأفريقية المستضيفة لعمليات لحفظ السلام أو غيرها من الدول التي تقدم التمويل والأفراد لتلك العمليات، أن نبذل نحن أعضاء مجلس الأمن قصارى جهدنا لكفالة الحكمة في تخصيص جميع الموارد، البشرية والمالية، في الميزانية وفعالية استخدام تلك الموارد.

والتحديات التي تواجهها أفريقيا متعددة الأبعاد، وتتطلب استجابات متعددة الأبعاد. ففي الدول الأفريقية التي تحظى بأكبر قدر من اشتراك الأمم المتحدة واستثمارها، وهي ليريا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وكوت ديفوار، والسودان بدرجة متزايدة، النمط المعتاد هو الهياكل الأساسية المحدودة للغاية أو المتهاكمة؛ والمشاكل الإنسانية المدمرة التي تتعلق باللاجئين والمشردين داخلياً وغيرهم من المجموعات السكانية الضعيفة؛ وضعف آليات الحكم أو انهيارها؛ وفي أحيان أكثر مما ينبغي، ثقافة الإفلات من العقاب.

وفي مواجهة هذه الحقائق الرهيبة، تتمثل أعظم قوة لدى تلك الدول في مرونة شعوبها ورغبتها الجماعية في السلام والتنمية المستدامة وسبل الوصول إلى العمليات السياسية الديمقراطية، والمصالحة والعدالة. وينبغي أن تكون مساعدة شعوب تلك الدول المنكوبة في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية هي المبدأ الذي يسترشد به المجلس في عمله.

وهناك عدد من الطرق التي يتصدى بها مجلس الأمن حالياً للتحديات التي تواجه أفريقيا. وسوف تتمثل جهودنا على الدوام في مزيد من أدوات التهيب والترغيب. وأحياناً

الكافية للتدخل في صراعات من الضروري فيها فرض السلام وحفظ السلام؛ والافتقار إلى القدر الكافي من الموارد المالية والدعم السوقي؛ وعدم كفاية القدرة المؤسسية للدخول في عمليات لفرض السلام وحفظ السلام؛ وتضارب المصالح فيما بين الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية أو دون الإقليمية؛ وعدم التعاون مع نظم الجزاءات، وخاصة حيث يتعلق الأمر بعمليات الحظر على الأسلحة.

ولا بد من دعم وتعزيز الجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لإيجاد القدرات اللازمة للانتشار في الصراعات الأفريقية. ويجب أن يوفر المجتمع الدولي الموارد الضرورية لإيجاد وتعزيز القدرات اللازمة للانتشار في مناطق الصراع بأفريقيا.

وأحث مجلس الأمن على معالجة جميع الصراعات بقدر متساو من الاهتمام. وأثق بأن المجلس سيواصل الاضطلاع بمهمته الأساسية في حفظ السلام والأمن.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل الصومال على الكلمات الودية التي وجهها لي.

السيد فندريك (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): كقاعدة عامة، يحالج وفدي بعض الشك في قيمة إجراء مناقشات مواضيعية عامة في مجلس الأمن، ويفضل بدلاً من ذلك تركيز اهتمام المجلس حيث يحتمل أن يحدث أكبر قدر من التأثير المباشر على حالات محددة تشكل تهديدات لصون السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، فقد أجريت مناقشات مواضيعية في الماضي وأحسن فيها استغلال وقت المجلس حقاً، من قبيل المناقشات التي ركزت على الخطر الذي يشكله وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمناقشات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، والمتعلقة بسيادة القانون. ويرجو وفدي أن تعلق مناقشات اليوم بالذاكرة بوصفها مناقشة أخرى كانت جديرة حقاً بأن تعقد.

التدريبية على العمليات الطارئة والبرنامج الإقليمي الأفريقي لحفظ السلام والمبادرة العالمية لعمليات حفظ السلام. ويُعتبر تدريب المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية استثماراً حكيماً سيسمح لتلك المنظمات بأن تصبح مضاعفات للقوى في مرحلة يتواصل فيها الطلب على الموارد المحدودة.

أما مشكلة منع الارتداد الوطني إلى الوضع السابق فهي مجال آخر يحتاج فيه المجلس وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى وهيئات دولية أخرى إلى تركيز الاهتمام عليه، حيث تخرج الدول من صراع وتعود إليه مرة أخرى عندما يتحول اهتمام المجتمع الدولي إلى مجالات أخرى. وتستحق توصية فريق الخبراء الرفيع المستوى دراسة متأنية. إن حفظ السلام ببساطة مهمة مكلفة وخطيرة إلى درجة كبيرة لا تسمح بتنفيذه دون عملية متأنية ومهيكلية جيداً لتحديد ماذا سيحدث حينما ينهي حفظة السلام ولايتهم بنجاح.

إن الفترة التي تلي الصراع مباشرة في أي دولة هي الفترة التي تنطوي على أكبر قدر من الأمل وكذلك على أكبر قدر من الخطر. ويكون لدى الدول الخارجة من الصراع عادة فائض من المقاتلين والأسلحة ونقص خطير في فرص التعليم والنشاط الاقتصادي الطبيعي. كما أن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الناجحة هي أهم عنصر منفرد في فترة ما بعد الصراع. ويتعين تنسيق جهود المجلس ومجتمع المانحين والصناديق والبرامج المتخصصة التابعة للأمم المتحدة وبذور المجتمع المدني في دول ما بعد الصراع، إذا ما أُريد لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تستبدل القتال بالتعليم والسرقة بالعمالة التي تدر دخلاً والفوضى السياسية بالنظام الدستوري.

وتظل التحديات التي تواجهها أفريقيا هائلة، ولكنني أعتقد أن عملنا في هذا الشهر بشأن السودان وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو وإثيوبيا

يكفي التهديد بفرض الجزاءات لتغيير سلوك الأفراد أو الكيانات التي تعمل ضد قضية السلام. بيد أن الأفراد في أحيان كثيرة لا يغتنمون الفرصة لتغيير السلوك المستوجب للجزاء. وفي تلك الحالات، يجب أن يكون المجلس على استعداد لفرض الجزاءات على وجه السرعة ولتوقيع الضغط السياسي الكافي على جميع الدول والأطراف ذات الصلة من أجل تحقيق فعالية تلك الجزاءات. وسجل المجلس في هذا المجال حتى اليوم مختلط على أحسن الفروض.

إن تجاربنا في أفريقيا، وخاصة في غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، أبرزت باتساق البعد الإقليمي للعديد من الصراعات الدائرة في القارة. وقد ظل المجلس والأمانة العامة يتقصيان سبلاً لمعالجة المشاكل الإقليمية بقدر أكبر من الاتساق. وإذا تمكنا من وضع استراتيجيات إقليمية فقد نستطيع عكس مسار تدفقات الأشخاص والأسلحة، المسببة للاضطرابات، وكذلك الصراعات والبؤس، عبر الحدود الدولية.

يمكن أن تتمخض الاستراتيجيات الإقليمية الفعالة عن حسن حوار جيد، بأن تحل التدفقات الإيجابية محل الاستغلال غير المشروع للموارد. ويتضح أن أماننا عملاً كبيراً في هذا الصدد، في هذا المجلس ذاته، وأيضاً بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

إن إشراك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية سيساعد المجتمع الدولي على التدخل في أفريقيا على نحو يجعل الاستثمار المحلي والتملك المحلي أكثر احتمالاً بكثير. وتقترب بالتملك المحلي احتمالات أكبر لنجاح البعثة - وهو هدفنا المشترك. ولا يمكن المبالغة في تقدير أهمية تنمية قدرات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على استخدام الأصول المدنية وأيضاً العسكرية بسرعة. وقد اشترك بلدي في عدد من تلك البرامج، بما فيها البرنامج الأفريقي للمساعدة

أن تسهم لا في تحسين عمل مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا في تسوية القضايا.

وينبغي ألا يشكك أحد في ما يراود أعضاء مجلس الأمن من قلق جاد حول السودان، أكبر بلد في أفريقيا، حيث أودت الحرب المستمرة منذ أكثر من عقدين بحياة ما يربو على مليوني إنسان. ويشكل اتخاذ قرار يأذن بنشر بعثة للأمم المتحدة يزيد قوامها على ١٠٠٠٠ فرد إسهاما إيجابيا في التنفيذ الفعال لاتفاق نيروبي للسلام الشامل. ويشير أيضا الأمل بأن الاتفاق سيكون نموذجا لتسوية الصراع في دارفور. وقد أدى استمرار الأزمة في دارفور بالمجلس إلى اعتماد تدابير إضافية تنفذ إن لم تلتزم الأطراف بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإن قضية الإفلات من العقاب عن الجرائم المرتكبة في دارفور تكتسي أهمية قصوى أيضا.

وفي حالة إثيوبيا وإريتريا، أتاح تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا الفرصة لمجلس الأمن لمعالجة الجمود في تسوية الخلافات بين البلدين.

أما في حالة كوت ديفوار، فقد قرر مجلس الأمن إنفاذ الحظر على توريد الأسلحة. ولم تنفذ الجزاءات الفردية بعد، بغية منح وساطة الاتحاد الأفريقي الفرصة لكي تؤدي ثمارها. ولكن مع تدهور الحالة الأمنية، يسود شعور قوي بين أعضاء المجلس بضرورة بدء تطبيق الجزاءات الفردية.

وفي وقت سابق اعتمد مجلس الأمن قرارا بشأن حظر توريد الأسلحة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بغية تحديد نطاق ذلك الحظر وتشديده. ومما يبعث على الأسف أن انتهاكات منتظمة للحظر تحدث، وأنه لم يتم التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء بشأن العناصر المختلفة التي يمكن أن تسهم في تحقيق فعاليته وتنفيذه الدقيق.

وفي معظم الحالات يكون للمشاكل التي يعالجها مجلس الأمن أبعاد إقليمية وحتى عالمية، ومع ذلك، فإنها تؤثر

وإريتريا - في ظل قيادتكم الماهرة، سيدي الرئيس - قد أظهر أن إرادة المجلس للتصدي لتلك التحديات هائلة أيضا. وشعوب أفريقيا لا تستحق أقل من ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على العبارات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم ولزملائكم ولبلدكم على إيلاء بند بشأن البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن أولوية عالية في جدول أعمالنا.

إن مناقشة اليوم ستثري منظورنا بتمكيننا من الاستماع إلى آراء من العضوية الأوسع للأمم المتحدة. وستسمح لنا بالإدلاء بملاحظات واستخلاص نتائج سيكون لها تأثير إيجابي على نتيجة عمل المجلس.

اليونان تؤيد تماما البيان الذي أدلى به ممثل لكسمبورغ في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

لقد واصل مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، مثلما فعل في الماضي، مناقشة قضايا عديدة تتعلق بالسلام والأمن في عدة بلدان أفريقية. ويظهر هذا بجلاء قلق المجلس الأصيل على أفريقيا.

وفي الوقت ذاته، وللأسف، يثبت هذا أن أجزاء كبيرة من أفريقيا تعاني من الصراعات المسلحة. وقد انتهى الصراع مؤخرا في بعض الأجزاء، ولكن الحالة في أجزاء أخرى مضطربة جدا إلى درجة أنها قد تؤدي إلى الصراع. وقد ظلت أفريقيا بالفعل في صميم اهتمام مجلس الأمن وإجراءاته.

وقد يكون من المفيد وصف بعض الحالات بإيجاز للتشديد على سماها المشتركة ولاستخلاص العبر التي يمكن

طرقا ويسعى إلى أساليب تجعل الجزاءات فعالة وقابلة للتطبيق وعادلة.

ويجري قدر كبير من المناقشة بشأن قضية الإفلات من العقاب. وهذا بالفعل أمر حيوي، لا لأسباب مبدئية فقط، أي المحافظة على سيادة القانون والعدالة. فهو له أيضا جانب عملي قوي جدا، فهو رادع قوي لمن يلجأ إلى العنف في سبيل خدمة مآربه السياسية، وهو أيضا عنصر ضروري في أي جهد من أجل السلام والمصالحة.

وبغض النظر عما يبذله المجتمع الدولي من جهد جهيد، فعادة ما يسود الشعور بأنه، ما لم يكن تدخل مجلس الأمن مصحوبا بخطة إنمائية طويلة الأمد، فستذهب جهوده أدراج الرياح.

إن الصراع العنيف المستمر هو سبب الفقر مثلما هو نتيجة للفقر. فإذا أردنا أن نكون فعالين في التصدي لأي منهما، فعلى التصدي لكليهما. إن الثغرة المؤسسية الحالية في النظام الدولي يمكن سدها بإنشاء لجنة بناء السلام، كما اقترح الأمين العام والفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير. وإننا نؤمن بأن تلك الفكرة قد آن أوانها.

في الختام، إن تعزيز سلام وأمن دائمين في أفريقيا - الذي بدوره سيفضي إلى استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية - يشكل أحد أكبر التحديات، إن لم يكن التحدي الرئيسي، الذي نواصل نحن، بصفتنا أعضاء مجلس الأمن، مواجهته. إن سنة ٢٠٠٥ ليست استثنائية، بل على العكس، إنها سنة أفريقيا، كما ذكر كثيرون. وقد يكون فريق الأمم المتحدة العامل المخصص لمنع نشوب الصراعات وحلها في أفريقيا، تحت رئاسة بنن، ثمرا ومنتجا في ذلك الصدد.

كلها تقريبا على أفريقيا على نحو غير متناسب. ولذلك ترى اليونان أنه ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل إيلاء اهتمام خاص لتلك القضايا. وفي محاولة تسوية هذه القضايا، ينبغي النظر في بعض الأنماط المشتركة. وينبغي أن يراعي مجلس الأمن الأنماط الناجمة عن عملنا المتعلق بأفريقيا. وهذا يتضمن ما يلي.

أولا، لقد ظهر الاتحاد الأفريقي كطرف نشيط يُعول عليه. وهذا عامل مشجع أثبت بالفعل أنه مفيد للغاية لعمل مجلس الأمن. ونشيد بالاتحاد الأفريقي على إجراءاته. ولقد أثبت أنه شريك حقيقي في السلام، واضطلع بالمسؤولية وأبدى روح الزعامة في حالات عدة في التعامل مع العديد من الصراعات التي تعاني منها أفريقيا.

وفي سياق المنظمات الإقليمية، أود أن أركز على الدور المهم جدا الذي تؤديه الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (الجماعة) في منطقة غرب أفريقيا. وعلى القدر نفسه من الأهمية، هناك دور الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في شرق أفريقيا، والمبادرات الإقليمية الثلاث في منطقة البحيرات الكبرى، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في جنوب ووسط أفريقيا. ولذلك يكتسي تعاون مجلس الأمن مع جميع المنظمات الإقليمية أهمية قصوى.

كما أن الجزاءات أداة أساسية لدى مجلس الأمن في جهوده لكفالة السلام والأمن الدوليين في العالم. ولا يمكن لأحد أن يعتقد أن أعضاء مجلس الأمن يريدون فرض جزاءات أو أنهم يفعلون ذلك بسهولة. إذ ينبغي اتخاذ هذا القرار بحذر شديد مع الحرص على مصلحة السكان، الذين يتعين ضمان رفاهتهم. وللأسف، فإن انتهاكات الجزاءات اتجه شائع في العديد من الصراعات الأفريقية. كما أن الافتقار إلى الامتثال للجزاءات هو بالفعل مشكلة، ويجب على مجلس الأمن أن يعمل جاهدا في ذلك الصدد ويصمم

عدد كبير من عمليات السلام في أفريقيا وصلت تلك النقطة أو هي قريبة منها. وذلك يوحي بأن على المجلس أن يكون مستعدا للنظر بجدية في كيفية مساعدة أفريقيا والبلدان التي تمر بعمليات انتقال حساسة لتجنب العودة إلى حالة الاضطراب والفوضى بعد استثمار كبير. وإن توصية الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير بإنشاء لجنة السلام، التي تبنى عليها الأمين العام، يجب الدفع بها إلى المقدمة بغية اعتمادها بسرعة وتنفيذها.

من الضروري أن نوضح أننا، نحن الأفارقة، ندرك أن المسؤولية الأولى عن بناء السلام ومنع الصراعات تقع على عاتقنا. وعلى نفس المنوال نشهد أيضا، حتى في خضم الحرب والاقتتال، حقبة جديدة من السلام والاستقرار تمكنت أفريقيا وزعامتها من خلالها من أن تبلور رؤية جماعية والتزاما مشتركا، وقد اتضح ذلك في الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا. ولكن إذا ما أريد لأفريقيا أن تكون ناجحة، فعلى المجتمع الدولي والأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، أن يظلوا شركاء مهمين للسلام والتنمية.

إن الطريقة التي يجري بها معالجة الصراعات تشكل عنصرا حاسما من إدارة الصراع: فالعملية هامة بقدر أهمية النتيجة. وبعد أن أفضت عملية سلام نيفاشا إلى اتفاق السلام بين الشمال والجنوب، كان هناك توقع هائل باتخاذ إجراء فيما يتعلق ببعثة حفظ السلام في جنوب السودان. والتعقيدات التي تعتور الحالة في دارفور فرضت تحديا خطيرا على فعالية المجلس. وبينت أيضا أنه عندما يخفق المجلس في الاستجابة في الوقت المناسب إلى مأساة سياسية وإنسانية متعاضمة، فمن الخطورة أن يظهر المجلس بمظهر الجهاز المفتقر إلى الحزم والفعالية. وإننا مدركون تماما أنه عندما يفتقر المجلس إلى الفعالية، فإنه يفقد مصداقيته.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل اليونان على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى زملائي البرازيليين.

السيد مهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): ثني جمهورية تنزانيا المتحدة على الرئاسة البرازيلية لمجلس الأمن وعلى المبادرة السارة للغاية والمتسمة بحسن التوقيت لدراسة عمل المجلس في أفريقيا. فخلال شهر كرس فيه المجلس جزءا كبيرا من وقته للقضايا الأفريقية، شاملا ١٠ بلدان، يكون من المناسب والمفيد حقا أن يجري المجلس هذا التقييم. وإن الطريقة الشفافة التي يتم بها التقييم ستثري بالتأكيد عمل المجلس في جهوده لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا. وهذه سابقة مفيدة جدا للمستقبل.

تواصل مشاركة المجلس في القضايا الأفريقية في ظل رئاستكم، سيدي الرئيس، إظهار أهمية منع نشوب الصراعات في إدارة الصراعات، التي تشمل عددا من العوامل المتنوعة جدا مثل التنمية، وإشاعة الديمقراطية، وأنظمة الإنذار المبكر، وبناء القدرات المؤسسية في مجالات حقوق الإنسان وسيادة القانون، ومساعدة المنظمات الإقليمية في جهود الوساطة.

إن الوقاية الفعالة تتطلب مشاركة واسعة من منظومة الأمم المتحدة تحت قيادة الأمين العام، بالتعاون مع العناصر الفاعلة المتعددة الأطراف والثنائية. علاوة على أن الخبرة في الصراعات المسلحة تظهر أن المجلس لا يستطيع التركيز فقط على فعالية بعثات الدبلوماسية الوقائية وفعالية عمليات حفظ السلام. فثمة حاجة أيضا إلى تركيز أكبر على جهود أطول أمدا لمساعدة بلدان مثل غينيا - بيساو في تعزيز الهياكل الدائمة التي تفضي إلى السلام والاستقرار الديمقراطي.

هنالك دليل يوحي بأن البلد الخارج من الصراع هو أكثر عرضة لخطر العودة إلى انعدام الاستقرار العنيف في السنوات الأربع الأولى بعد التوقيع على اتفاق للسلام. وثمة

لمجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكركم على أخذكم زمام مبادرة تنظيم جلسة اختتام عامة بشأن مداولات المجلس لهذا الشهر وسماحكم للدول الأعضاء من غير الأعضاء في المجلس بالإعراب عن آرائها بشأن البعد الأفريقي في أعمال المجلس.

ويولي وفدي أهمية قصوى لمنع الصراعات في أفريقيا من خلال تعزيز التنسيق والتعاون بين أجهزة وبرامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والمؤسسات المالية الدولية واجتمع الدولي بأسره لمعالجة الأسباب الاجتماعية والاقتصادية الكامنة وراء الصراع في أفريقيا.

وفيما يتعلق بمنع الصراعات، يود وفدي أن ينوه أيضا بأهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وعلى الرغم من أننا نعرب عن تأييدنا لحق كل الدول في استيراد وإنتاج وامتلاك هذه الأسلحة لاستخدامها في الدفاع المشروع عن النفس والأمن، فإننا نؤمن بأن الانتشار غير المشروع للأسلحة الخفيفة يشكل عائقا في طريق التسوية السلمية للزاعات ويساهم في إطالة أمد الصراعات. ويحدونا الأمل أن يتمخض اجتماع الدول الثاني الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المقرر عقده في تموز/يوليه ٢٠٠٥، عن نتائج مثمرة. وعلى نفس المنوال، نعتقد أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ينبغي أن تسعى إلى اختتام ناجح لمداولات الفريق العامل المفتوح العضوية للتفاوض على صك دولي لتمكين الدول من تحديد وتعقب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة في الوقت المناسب وبطريقة موثوقة.

ونقدر الجهود الدؤوبة التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام لمواجهة حالات الطوارئ في أفريقيا. ويساعد

ومن الصحيح أيضا أن طرائق عمل المجلس تتمثل في الحوار والاحترام المتبادل والسعي إلى توافق الآراء. والسعي إلى توافق الآراء يتم انتقاده أحيانا لتوليد قصورا ذاتيا، لكن المكافأة المحزية للوحدة هي القوة والمصداقية. وعلى الرغم من أنه لا توجد حلول سريعة للمشاكل المعقدة، فإن الطبيعة المتداخلة للتهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين تتطلب أن يبدي مجلس الأمن الوحدة إضافة إلى السرعة في الاستجابة لحالات الصراع المحتملة أو الفعلية.

وكما أن الصراعات ناتجة، في كثير من الحالات، عن الفقر، فإن الفقر أيضا والاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي يزيدان من مخاطر الصراعات العنيفة. ويجب على استراتيجيات ما بعد الصراع التي يتبناها المجلس أن تسعى إلى تدمير الحلقة المفرغة للفقر والصراع والتخلف. وهناك أمثلة ناجحة يمكن للمجلس أن يكون فخورا بها، مثل أنغولا وموزامبيق. وهناك أيضا مؤشرات مشجعة يسترشد بها المجلس صوب شراكة ناجحة مع أفريقيا وشعوبها.

أولا، لا يمكن المغالاة في التوكيد على الحاجة إلى العمل المبكر؛ والفترة الفاصلة بين الإنذار المبكر والعمل يجب تقليصها. ثانيا، ضرورة إيجاد وتعزيز الشراكة من أجل السلام والتنمية بين المجلس والاتحاد الأفريقي وأجهزته ومنظماته الإقليمية يجب تشجيعها. ثالثا، إدماج نهج ثنائي معزز في التنمية ومنع الصراعات ينبغي أن لا يعتبر توسيعا في ولاية المجلس، وإنما تعزيزا لولايته في شراكة مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء ذوي الصلة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

والآن أعطي الكلمة لممثل تونس.

السيد حشاني (تونس) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم الرائعة

عن الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك الإطار، يرحب وفد بلادي بجهود السلام والمصالحة التي بدأت الآن في الصومال، ويؤيد بالكامل الآراء التي تم الإعراب عنها بشأن ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب لدراسة الوضع في ذلك البلد. ونهيب بالأمم المتحدة بصفة عامة، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يضطلعوا بمسؤولياتهما إزاء الحفاظ على السلام والأمن في ذلك البلد الشقيق.

ونود أن نؤكد على أن إنهاء ولاية أي بعثة لحفظ السلام لا يعني على الإطلاق أن السلام الوطيد قد استتب. إن السلام الدائم لا يمكن تحقيقه إلا إذا قمنا بمعالجة الأسباب الجذرية للصراعات وإرساء الأسس السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تضمن تعزيز السلام في الأمد الطويل. ويجب أن يعمل المجتمع الدولي بانسجام من أجل تحقيق هذا الهدف. وإن الاقتراح قيد المناقشة، الذي يستهدف إنشاء لجنة لبناء السلام تابعة للأمم المتحدة، يستحق منا كل الاهتمام.

لئن كنا نفضل أن تتم تسوية الصراعات بالطرق السلمية، فإننا نعترف بأن بعض الحالات المتطرفة تقتضي اللجوء إلى فرض الجزاءات بغية الحفاظ على السلام والأمن الدوليين. ومع ذلك، وإزاء الاتجاه الذي نلاحظه بشأن اللجوء الأكثر تواترا لفرض الجزاءات، والذي يميل غالبا إلى الإضرار بالبلدان الأفريقية، نود أن نشدد على أن صلاحيات مجلس الأمن في ذلك المجال ينبغي أن تُمارس وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون والدولي.

وتعتز تونس بانتمائها لأفريقيا، وتهتم كثيرا بصفة خاصة بكل ما من شأنه أن يساعد في تخفيف حدة التوترات في القارة ويسهم في حل الصراعات. ومنذ عام ١٩٦٠، شاركت بلادي في بعثات حفظ السلام في الكونغو، وتشارك حاليا في أربع بعثات أخرى في أفريقيا. وإننا على

التعاون الوثيق بين الدول الأعضاء والأمانة العامة في تعزيز قدرات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، ومع ذلك فإن تلك الجهود لا تكفي وحدها لضمان نجاح عمليات حفظ السلام ما لم تقترن بالتكثيف المناسب من جانب كل العناصر الفاعلة والشركاء.

وفي ذلك الصدد، تؤيد تونس إجراء مشاورات تفاعلية أكثر عمقا من خلال آلية التشاور بين الأمانة العامة ومجلس الأمن والبلدان المساهمة بقوات، لتمكين الدول الأعضاء من أن تكون على علم أفضل بالوضع في الميدان بطريقة كاملة ومنظمة. ومن الضروري أن نولي مزيدا من الاعتبار في المستقبل لشواغل البلدان المساهمة بقوات، التي ينبغي أن يكون رأيها أكثر من مجرد رأي استشاري.

ويعتقد الوفد التونسي أن تعاون الأمم المتحدة مع المنظمات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق يكتسي أهمية أساسية. وفي هذا الإطار، يود وفد بلادي أن يشدد مرة أخرى على الأهمية التي نوليها للتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما من أجل تحسين القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي.

تستضيف أفريقيا حاليا ثلاثة أرباع قوات الخوذ الزرق المنتشرة في جميع أنحاء العالم. وتستحق الجهود التي تبذلها أفريقيا لأخذ زمام أمورها بيدها المزيد من الدعم من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. ونعتقد أن إنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في الآونة الأخيرة، يهدف رسم سياسة إقليمية لمنع الصراعات، سوف يساعد كثيرا الدول الأفريقية.

إلا أن الجهود الدولية التي تستهدف تعزيز القدرات الجماعية للبلدان الأفريقية في مجال حفظ السلام لا تعفي المجتمع الدولي من التزاماته الجماعية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، والتي تضفي على مجلس الأمن المسؤولية الرئيسية

الذين يمثلون ١٨,٥ في المائة من سكان العالم، والذين تنفرد قارتهم بأضخم الاحتياطيات من الموارد الطبيعية الموجودة على كوكبنا، يساهمون بحوالي ١ في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي في العالم و ٢ في المائة من حجم التجارة الدولية.

ونقدر الجهود التي يبذلها مجلس الأمن لبلوغ تفهم أفضل للصراعات في أفريقيا، والتي اقترنت في السنوات الأخيرة بتطوير آليات أفريقية لحل الصراعات. وبالرغم من ذلك لا نزال بحاجة إلى دعم أكبر وأكثر منهجية من قبل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بوجه عام، لتلك المنطقة التي تعاني من النقص في الموارد المالية المتاحة، مما يعوق تحقيق و/أو توطيد السلام في كثير من البلدان، مثل السودان والصومال، على سبيل المثال لا الحصر.

وبالرغم مما قيل في المناقشات وما تم تأكيده في العديد من القرارات، فإن التشديد ما زال منصبا من الناحية العملية على رد الفعل بالنسبة للصراعات الأفريقية وليس على منعها. ويقتضي منع هذه الصراعات معالجة الأسباب الجذرية الجسيمة الكامنة فيها، من قبيل الفقر والتخلف. ولا يمكن تحقيق السلام بدون تنمية، كما لا يمكن تحقيق التنمية بدون سلام.

ومن جهة أخرى، فإن العديد من التدابير اللازمة لإزالة أسباب الصراع في أفريقيا ولتحقيق تعزيز السلام والتنمية المستدامة فيها، لا تدخل بجلاء في نطاق ولاية مجلس الأمن، بل إنها تدخل في نطاق سلطة الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولذلك يقتضي الأمر وجود مستوى مناسب من التنسيق بين هذه الأجهزة الرئيسية.

لقد قامت الثورة الكوبية، منذ بدايتها، بانتهاج سياسة من التعاون في عدة مجالات مع البلدان الأفريقية، وهي القارة التي تربطنا بها روابط تاريخية وروابط صداقة عميقة. إن كوبا، وهي بلد يقع تحت الحصار ويتمتع بموارد

أهبة الاستعداد للاستمرار في ذلك، في حدود مواردنا، لأننا نعتقد أن حل مشاكل أفريقيا هو أساسا من مسؤولية البلدان الأفريقية نفسها. ولكن يجب على المجتمع الدولي بأسره، ومجلس الأمن بصفة خاصة، أن يواصل الاضطلاع بدورهما الكامل في هذا الشأن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل تونس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد لوبيز كليمينتي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يرحب وفد بلادي بمبادرة البرازيل لتنظيم هذه الجلسة الختامية في شكل مناقشة مفتوحة. ويشكل ذلك مساهمة في الجهود المبذولة لتحقيق الهدف الضروري والعاجل لجعل أعمال مجلس الأمن أكثر شفافية. ومن المناسب أن تُعقد الجلسات الختامية بطريقة منتظمة في المستقبل، وأن تُمنح الوفود فرصة التطرق إلى أية مسائل ذات أهمية فيما يتعلق بأعمال مجلس الأمن خلال شهر معين.

لقد قيل الكثير عن ظروف الحياة الصعبة التي تعاني منها أفريقيا وعن الاحتياجات المتزايدة للقارة، حيث تنشب هناك غالبية الصراعات المسلحة، وتتسبب في قتل الكثير من الناس في كثير من البلدان، ولها آثار مدمرة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان.

ولا يمكننا أن نتجاهل الأصول التاريخية للأزمة الأفريقية. وهكذا، فإن القوى الاستعمارية السابقة يقع عليها اليوم التزام أخلاقي بإصلاح ما ترتب على أعمالها. وبالمثل، فإن استمرار وجود نظام اقتصادي دولي جائر وغير مستدام، يتميز بأوجه الإجحاف التي تفرضها عملية العولمة الليبرالية - الجديدة، يضع ما يسمى العالم الثالث، ولا سيما القارة الأفريقية، في وضع مححف للغاية. إن أوجه الإجحاف الشديدة هذه هي السبب الوحيد في أن السكان الأفارقة،

إحسانيا، ولكنه عمل لإحقاق العدل ولتسديد الدين التاريخي الناتج عن قرون من الاستغلال والنهب".
(A/59/PV.10، الصفحة ٤٣)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كوبا على العبارات الطيبة التي وجهها إلى بلدي، البرازيل. سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل البرازيل.

أود أن أشكر جميع الوفود التي شاركت في هذه الجلسة الختامية لعمل مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٥.

ويرى وفد بلادي أنه ينبغي تشجيع الممارسات من هذا الطابع، التي تسعى إلى تعزيز التفاعل والنهوض بالحوار البناء بين أعضاء المجلس وغير الأعضاء فيه، والترحيب بها بوصفها ممارسة منتظمة. ومن ناحية أخرى، فإن العضوية الأوسع نطاقا عرضة لمختلف الآراء والمفاهيم والمواقف التي تؤثر على قرارات المجلس وتبلورها. ولذلك فهي ممارسة لتبادل الآراء والشفافية والمساءلة.

ويتضح جليا سبب اختيار وفد البرازيل لهذا الموضوع - البعد الأفريقي في أعمال مجلس الأمن. إذ تشكل القضايا الأفريقية أكثر من ٦٠ في المائة من جدول أعمال المجلس. وبينما كانت عمليات الأمم المتحدة حتى عام ١٩٩٧ تنشر في أوروبا والشرق الأوسط، ما فتئنا نشهد، منذ عام ١٩٩٨، زيادة مطردة في جهود صنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام في أفريقيا.

إن عمل المجلس أثناء شهر آذار/مارس، والذي تركز بقدر كبير على القضايا الأفريقية، ليس استثناء لهذا الاتجاه. ولا يمكن تقدير مجمل عمل المجلس أو تقييمه في مجال أحسن من هذا المجال.

مالية محدودة ولكنه يحظى بالإرادة السياسية اللازمة، قد قامت دائما بتقديم تعاونها تضامنا مع البلدان الأفريقية، وهي لا تتوقع أي شيء في المقابل. وفي إطار هذا التعاون يجدر التنويه بوجه خاص ببرنامجهما الشامل للرعاية الصحية، الذي قدمته في ١٨ بلدا أفريقيا بمساهمة ١ ٢٤٩ من المشاركين. وقد قام بالفعل ٣ ٣٨١ مشاركا بتقديم خدماتهم في إطار ذلك البرنامج.

وبالمثل، فإنه منذ عام ١٩٦١ وحتى الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٤، تخرج في كوبا، في مرحلتي التعليم المتوسط والعالي، ٢٩ ٨٧٦ من الشباب، الذين ينتمون إلى أكثر من ٤٠ بلدا أفريقيا. وحاليا، هناك ١ ٨٠١ من الطلاب الأفارقة المسجلين في البرامج التعليمية في كوبا؛ وهذه الدراسات يتم دعمها ماليا بالكامل من قبل الحكومة الكوبية. وقد قدمنا ٤٢٧ منحة دراسية عن السنة الدراسية ٢٠٠٥-٢٠٠٦.

لا تحتاج أفريقيا إلى من يرعاها رعاية الأب. بل هي تستحق، في المقام الأول، الاحترام والتضامن. وهي تحتاج إلى التعاون الخالي من أي نوع من أنواع الشروط والتدخل. وهناك قدر كبير من الحكمة والتجربة لدى الزعماء والممثلين الأفارقة. ولا يوجد من هو مؤهل أكثر منهم لفهم مشاكلهم؛ ولا يوجد من هو أفضل منهم في اختيار أفضل الحلول.

وينبغي أن أهي بياني بالاعتباس من وزير خارجية كوبا، الذي قال في آخر مناقشة في الجمعية العامة، بالإشارة إلى الأهداف الإنمائية للألفية:

"قلنا إننا سنولي اهتماما للحاجات الخاصة لأفريقيا. لكن لم يتم القيام إلا بالقليل. إن البلدان الأفريقية لا تحتاج إلى النصائح أو النماذج الأجنبية وإنما إلى الموارد المالية وولوج الأسواق والوصول إلى التكنولوجيا. إن مساعدة أفريقيا ليست عملا

لقد تطرقت البيانات التي أدلى بها اليوم إلى طائفة متنوعة من القضايا المهمة، وأود أن أذكر قليلا منها. أوضح عدد من الوفود أهمية تعزيز التفاعل مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية على أساس تعاون وتنسيق مكثفين بقدر أكبر فيما يتعلق بمنع الصراعات وإدارتها. وأبرزت بعض الوفود الأسباب الجذرية للصراع الأفريقي والحاجة إلى إقران جهود السلام والأمن باستراتيجيات إنمائية طويلة الأمد. وهناك إشارات عديدة إلى الحوار المؤسسي فيما بين الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وأقرت بعض الوفود أيضا بالحاجة إلى جهود متسقة أخرى، بما في ذلك التجارة العادلة والمساعدة الإنمائية، فضلا عن انخراط المؤسسات المالية الدولية والبرامج الدولية والوكالات الدولية بقدر أكبر لتحقيق ذلك الغرض. وأشارت الوفود أيضا إلى التوصيات الحديثة للأمين العام الواردة في التقرير المعنون "في جو من الحرية أفسح" (A/59/2005)، وخاصة في ما يتعلق بإنشاء لجنة لبناء السلام. وقدمت بعض الوفود اقتراحات جادة في ذلك الصدد.

وقمت تغطية جوانب أخرى في هذه المناقشة الثرة. وكانت هناك تعليقات حتى على موضوع الجلسة الختامية بشأن البعد الأفريقي ذاته مفادها أنه ينبغي عقدها على أساس منتظم.

ويعتزم وفد بلادي أن يوفر، في مرحلة لاحقة، ملخصا للأفكار التي نوقشت، وسيسرنا تعميمه على جميع أعضاء الأمم المتحدة.

والآن أود أن أدلي بتعليقات تتعلق على وجه خاص بوجهات النظر البرازيلية الوطنية بشأن هذه الأمور. أولا، يبدو أن تناول الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المتأصلة للصراع في أفريقيا، بوصف ذلك سبيلا إلى منع إما نشوبها

ثانيا، لقد اخترنا هذا الموضوع بسبب علاقتنا التاريخية والثقافية مع شعوب القارة الأفريقية، التي تجعلنا حساسين على نحو خاص لتطلعاتها وشواغلها بشأن العيش في سلام ورخاء وأمن. وتعيش في البرازيل ثاني أكبر مجموعة من السكان في العالم من أصل أفريقي - وأكبر مجموعة خارج أفريقيا.

وبعد ذكر كل هذا - بما في ذلك مشاورات وجلسات رسمية - عقد المجلس ما يقرب من ٢٥ جلسة بشأن القارة الأفريقية أثناء شهر آذار/مارس، وهذا يعني ٢٥ جلسة في ٢٤ يوما. وتعطينا هذه الأرقام فكرة عما يكرسه المجلس من وقت واهتمام وموارد لأفريقيا، وتعبير عن الاهتمام الكبير للأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية، في التعامل مع حالات الصراع في تلك القارة.

ومع ذلك، فقد يمكن أيضا تفسير هذا الاتجاه القوي على أنه نتيجة بسيطة لقلة فعالية المجلس في التعرف المبكر على الأزمات وعلى تفادي الصراعات. وقد قيل إن المجلس يجب أن يتطور من منطق تسوية الصراعات إلى منطق منعها. ويؤيد وفد البرازيل هذا التطور.

ينبغي أن تؤدي بنا الصورة المختلطة التي تقدمها نتائج انخراط مجلس الأمن في أفريقيا إلى التدبر الإضافي. ويوجد بها مزيج من قصص النجاح وحالات نموذجية لعودة نشوب الصراعات. وبينما يمكن للمجلس أن يستفيد من التجارب السابقة، يجب عليه أن يقبل بأن النظام العالمي في حالة من القلب. وبوصف المجلس جهازا رئيسيا من أجهزة الأمم المتحدة، يجب أن يكون مستعدا أيضا لعملية دائمة من التطور. ويجب ألا تتوقف أبدا عن النظر في أساليب عملنا ومفاهيمنا السياسية وتحليلنا لفعالية التكاليف ولهيكلنا، ولا عن تحسين ذلك. ويجب أن يتطلع المجلس إلى تحسينات رئيسية على جميع هذه الجبهات وعلى جبهات أخرى.

ويتعين على المجتمع الدولي - أي كل واحد منا - أن يساعد على توفير البدائل. علينا أن نتعاون لبناء مؤسسات مستقرة وديمقراطية ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وعلينا أن نخفض الفقر وأن نوفر التعليم من خلال المساعدة المباشرة، وأن نضمن التنمية والعمالة من خلال التجارة العادلة. ولا تتراجع احتمالات عودة الصراع إلى النشوب إلا عندما يجني الناس فوائد السلام في البلدان التي تمر بحالات صراع.

ثانياً، سوف تتحسن عملية صنع القرار داخل مجلس الأمن بدرجة كبيرة من خلال الاستفادة من المعلومات المباشرة المتعلقة بالصراعات في أفريقيا. على سبيل المثال، قبل يومين فقط، قدم ممثل لوسطاء الاتحاد الأفريقي إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن بشأن الأزمة في كوت ديفوار، وقدم إلى المجلس شهادة حية عن التحديات التي يواجهها المجلس لدى سعيه إلى تحقيق أهداف تعزيز السلم والأمن في ذلك البلد.

ومن المؤكد أن أعضاء المجلس يستفيدون من المعلومات العالية الجودة التي تقدمها الأمانة العامة - وهو أمر مفيد جداً - ويقدمها أيضاً أعضاء المجلس فرادى. ومع ذلك، لا بد من مراعاة اللازمة لآراء المرتبطين مباشرة بالصراعات قيد الاستعراض ولتقييمهم الشخصي لقيود واحتمالات إجراءات الأمم المتحدة. كما لا يجوز على الإطلاق إهمال زيادة التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بالنسبة إلى أفريقيا.

وفي سياق جمع أدوات صنع القرار، يؤيد وفد البرازيل بشدة البعثات المنتظمة التي يوفدها مجلس الأمن إلى بلدان تمر بحالات صراع. فبعثات مجلس الأمن تتيح فرصة

أو إعادة ظهورها، مهمة أولية يتعين أن تعالجها الأمم المتحدة بأسرها. ونرحب بقدر أكبر من انخراط المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذه المهمة، وخاصة عن طريق إنشاء أفرقة عاملة مخصصة من قبيل الفريقين المنشأين لبوروندي وغينيا - بيساو.

ومع ذلك، نرى أن هذه الجهود المشتركة - وضع مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي على قدم المساواة - لا تزال تفتقر إلى الأطر المؤسسية الرسمية وإلى القنوات الملائمة الضرورية لتعزيز نوعية استجابتهما.

وقد دافع وفد بلادي باتساق وعبر السنين عن اعتماد قواعد وإجراءات لتطبيق المادة ٦٥ من الميثاق بصورة كاملة، بغية تقصي العديد من مزاياها. ونحن نتطلع أيضاً إلى مناقشة الاقتراحات، في سياق إصلاح المنظمة، بشأن إنشاء لجنة لبناء السلام التي من شأنها أن تساعد على تجميع أهداف السلام والأمن، من ناحية، وعلى تعزيز التنمية المستدامة من ناحية أخرى.

وبعد العمل في مجلس الأمن منذ ١٥ شهراً تقريباً، وبعد أن توليت رئاسته لمدة شهر، أود أن أقول إن هذه القاعة بحاجة إلى منظور جديد. وينبغي إضافة بعد جديد إلى نهجنا، وهو بالطبع بعد الاستدامة. وإن المجلس مسؤول عن السلام والأمن، ليس لعام أو لعامين، ولا للفترة القصيرة التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام في بلدان وأقاليم نائية. لا: إن المجلس مسؤول دائماً عن السلام الممكن استدامته عبر الزمن.

ثمة حاجة إلى أعمال عسكرية وهي حيوية الأهمية إذا أريد لنا أن نوفر الأمن وأن نكفل أن عمليات السلام الهشة يمكن أن تزدهر. ولكننا، بموازاة ذلك، نحتاج إلى إجراءات محددة ملموسة تنقذ الناس من الحلقة المفرغة لليأس والمكاسب الآنية، فنهئ بذلك لسلام مستدام.

المسؤولية الرئيسية عن تقديم المذنبين إلى العدالة تقع على عاتق المحاكم والمنابر القضائية المحلية. ولكن، في بعض الحالات، لا تملك المؤسسات المحلية القدرة على التحقيق والمحاكمة، وقد تعيق ممانعة السلطات مكافحة الإفلات من العقاب في حالات أخرى. وفي مثل هذه الحالات، نعتقد أنه ينبغي للمجلس أن يتوجه نحو المحكمة الجنائية الدولية، نظرا لمركزها الدولي وهيكلها الدائم وولايتها.

لقد أثبتت المحكمة الجنائية الدولية، من خلال عمليتين للتحقيق جاريين الآن وعملية أخرى قيد النظر، أنها أداة فعالة للردع، وبذلك فإنها ستسهم في الأمن الدولي. وإن المصادقية الكاملة للمحكمة ترتبط ارتباطا مباشرا، في النهاية، بعالميتها. ولذلك نشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى نظام روما الأساسي على الانضمام إليه.

ختاما، أود أن أشكر جميع الوفود التي اشتركت في هذه المناقشة، خاصة الوفود الأفريقية. فتعليقاتها واقتراحاتها المتبصرة وإسهاماتها البناءة عززت كثيرا حيوية هذه المناقشة القيمة. وآمل بالطبع للأفكار العديدة الخصبية والمتراصة الواردة في تلك البيانات أن تدفعنا جميعا إلى التفكير بوصفنا أعضاء في المنظمة.

إن الأمم المتحدة مشرفة على إصلاح كبير. وينبغي أن تستفيد من آراء ووجهات نظر أغلبية أعضائها حتى تجعل نفسها أكثر قدرة على التصدي للتحديات والتهديدات الدائمة التغير على الساحة الدولية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

لا يوجد متكلمون آخرون مسجلون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٠.

فريدة للأعضاء كي يقفوا على حقائق الصراعات التي تكون قيد نظر المجلس. ومافتي المجلس يوفد بعثات منتظمة إلى أفريقيا، ونعتقد أنه ينبغي الإبقاء على هذه الممارسة، بل وحتى التوسع فيها.

كذلك ينبغي تشجيع اللجوء إلى أساليب بديلة للحوار مع مؤسسات غير حكومية، سواء مع منظمات دولية غير حكومية أو مع ممثلين محليين للمجتمع المدني.

والتعاون الأوثق بين عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية المنتشرة في نفس المنطقة، وكذلك التنسيق بين مكاتب ووكالات الأمم المتحدة في مختلف البلدان، هما تطور آخر حديث وإيجابي جدا في حفظ السلام يجب دعمه وتطويره بشكل أكبر. وعمليات الأمم المتحدة المختلفة القائمة في غرب أفريقيا، وتلك المتواجدة في منطقة البحيرات الكبرى، تبرهن على المكاسب التي يمكن جنيها من خلال جهودها المنسقة وأنشطتها المشتركة.

والحقيقة الأخرى التي ينبغي التشديد عليها هي أن عمليات السلام الجارية حاليا في أفريقيا تعول على الجهود الدبلوماسية الإقليمية ودون الإقليمية المتزايدة وعلى عناصرها العسكرية، وهي بذلك تبرهن على الالتزام القوي والفعال بشكل متزايد للدول الأفريقية بالحلل النابعة من البلدان الأفريقية. ومع ذلك، ينبغي ألا نتوقع من المنطقة أن تقدم كل الموارد التي تحتاجها لحفظ السلام وبناءه. فيتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يؤدي دوره.

وفي ذلك الصدد، نعتقد أيضا أن مصالح أفريقيا وآراءها العامة ستُراعى بقدر أكبر إذا عوّل المجلس على العضوية الدائمة للبلدان الأفريقية. وتؤيد البرازيل الاقتراح الداعي إلى منح المجموعة الإقليمية الأفريقية مقعدين دائمين جديدين وترحب باحتمالات حدوث ذلك.

ثالثا، وأخيرا، بالنسبة إلى المسألة البالغة الأهمية المتمثلة في مكافحة الإفلات من العقاب، يعتقد وفدي أن

